Journal of the Faculty of Arts (JFA)

Volume 83 | Issue 2 Article 12

4-1-2023

The British Colonial behavior in the Arab Gulf and Levantine Regions through the Anglo-Jordan Treaty 1928 and The Anglo-Qatari Treaty 1916, A Comparative study

Raed Hayajneh
History Department-Yarmouk University- Irbid-Jordan, raed.hayajneh@yu.edu.jo

Follow this and additional works at: https://jfa.cu.edu.eg/journal

Part of the History Commons

Recommended Citation

Hayajneh, Raed (2023) "The British Colonial behavior in the Arab Gulf and Levantine Regions through the Anglo-Jordan Treaty 1928 and The Anglo-Qatari Treaty 1916, A Comparative study," *Journal of the Faculty of Arts (JFA)*: Vol. 83: Iss. 2, Article 12.
DOI: 10.21608/jarts.2022.154241.1271
Available at: https://jfa.cu.edu.eg/journal/vol83/iss2/12

This Original Study is brought to you for free and open access by Journal of the Faculty of Arts (JFA). It has been accepted for inclusion in Journal of the Faculty of Arts (JFA) by an authorized editor of Journal of the Faculty of Arts (JFA).

السُّلوكُ البريطانيُّ الاستعماريُّ في منطقتي الخليجِ العربيِّ وبلادِ الشَّامِ منْ خلالِ المعاهدةِ الأُردنيَّةِ البريطانيَّةِ ١٩٢٨م والمعاهدةِ القطريَّةِ البريطانيَّةِ ١٩١٦م ، دراسةٌ مقارنة" (*)

د. رائد هياجنه
أستاذ مشارك- قسم التاريخ-
جامعة اليرموك-الأردن

الملخَّص:

تناولتِ الْدراسةُ وصفاً وتحليلاً للسُّلوكِ البريطانيِّ وأسبابِه ونتائجِه في شرقيِّ الأردن وإمارةِ قطر خلالَ فترةِ الْحربِ العالميَّةِ الأولى وما تلاها، ليكونَ ذلك مثالًا على سلوكِها العامِّ ومدى اختلافِه أو تشابهِه في منطقتي الخليجِ العربيِّ وبلادِ الشَّامِ في الفترةِ ذاتِها، وذلكَ منْ خلالِ المقارنةِ بينَ أشهرِ معاهدتيْن وقَّعتْهما بريطانيا معَ هذيْن البلديْن، وذلكَ بفحصِ وتحليلِ الظُّروفِ الَّتي أدَّت إلى توقيعِهما والبنودِ الَّتي تضمنتْهما.

وتطلَّبتْ مقتضياتُ الدراسةِ تناولَ الفترةِ الأولى منْ نشأةِ الإمارتيْن في ضوءِ علاقاتِهما معَ بريطانيا واعترافِها بإنشاءِ كيانيْن فيهما وبحكَّامِهما، وذلكَ بالمقارنةِ بينَ المظاهرِ والعواملِ التي صاغتْ طبيعةَ هذه العلاقاتِ، والَّتي أدَّتْ إلى توقيعِ المعاهدتيْن في كلا البلديْن.

وخلصتِ الْدِّراسةُ إلى أهميَّةِ العواملِ الجيوسياسيَّةِ في تشكيلِ النَّظرةِ البريطانيَّةِ تجاهَ الإقليميْن العربيَّيْن في الخليجِ العربيِّ وبلادِ الشَّام وطريقةِ تعاملِها معَهما، والَّتي انقسمتْ إلى عواملَ عامَّةٍ تتعلَّقُ بظروفِ محيطَيْ البلديْن، وعواملَ خاصَّةٍ تتعلَّق بظروفِهما الداخليَّة.

الكلماتُ المفتاحيَّةُ: شرقيُّ الأردن، إمارةُ قطر، الاستعمارُ البريطانيُّ، الخليجُ العربيُّ، بلادُ الشَّام.

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٣) العدد (٣) أبريل ٢٠٢٣.**

Abstract

British Colonial Behavior in the Arabian Gulf and Levantine Regions through the
Anglo-Jordan Treaty 1928 and the Anglo-Qatari Treaty 1916
A comparative study.

The study dealt with a description and analysis of the British behavior, its causes and consequences in trans Jordan and the Emirate of Qatar during the period of the First World War and its aftermath, as an example of its general behavior and the extent of its difference or similarity in the regions of the Arabian Gulf and the Levantine, through the comparison between the two most famous treaties held between Britain and these two countries, by examining and analyzing the circumstances that led to the signature of these two treaties.

The study required addressing the first period of the establishment of the two emirates in the light of their relations with Britain and its recognition of the establishment of two states in them and their rulers. This has been achieved by comparing the features and factors that shaped the nature of these relations that led to the signing of the two treaties in both countries. The study concluded the importance of geopolitical factors in shaping the British view towards the two Arab regions in the Arabian Gulf and Levantine regions, and the way it dealt with them, which were; the general factors related to the external circumstances of the two countries, and private circumstances related to the internal circumstances of them.

Key words; Trans Jordan, Qatar Emirate, British Colonialism, Arabian Gulf, Levantine regions

مقدمة:

غيّرتِ الْحربُ العالميَّةُ الأولى ١٩١٤–١٩١٨م العديدَ منْ مساراتِ تاريخِ تلكَ الحقبةِ الزمنيَّةِ عربيّاً ودوليّاً؛ فقدْ أدَّتْ إلى سقوطِ دولٍ وقيامِ أخرى، وشكَّلتْ فرصةً للدُّولِ المُنتصرةِ لتعيدَ رسمَ الخريطةِ العربيّةِ بشكلٍ جديدٍ ومغايرٍ لما كانَ يطمحُ العربُ إليه، وبدأتْ عمليَّةُ تقسيمِ جسدِ الدَّولةِ العثمانيّةِ بخلوِّ السّاحةِ لبريطانيا وفرنسا، اللتيْن تقاسمتا بلادَ العربِ رغمَ وعودِهما السابقةِ والواهيةِ بمنحِها استقلالها بعدَ هزيمةِ الدَّولةِ العثمانيَّة.

وخلالَ وبعدَ انتهاءِ الحربِ كانتْ جهودُ الدَّولتيْن الاستعماريَّتيْن منصبَّةً

على فرضِ هيمنتِهما على الأراضي الَّتي كانتْ من نصيبِهما، فاخْتطَّ كلٌّ منهما مسارَه في ذلك؛ فبينَما دعَّمَ الاحتلالُ الفرنسيُّ وجودَه بالاعتمادِ أساساً على الأطرِ والجوانبِ الثقافيَّةِ، فلمْ تكنِ الْسِّياسةُ البريطانيّةُ معنيَّةً بهذا المسارِ؛ فجلُّ تركيزِها كانَ منصبّاً على بؤرٍ ومواقعَ للتحكُّمِ تكتفي منْ خلالِها بالسّيطرةِ على باقي أجزاءِ المنطقةِ.

ووقعَ الدورُ الأعظمُ على كاهلِ بريطانيا، وبالتَّالي كانَتْ غنائمُها أكبرَ، بلجوئِها إلى وسائلَ عديدةٍ وأنفاقٍ غامضةٍ وملتويةٍ كفلتْ لها السَّيطرةَ؛ فزرْعُ الفتنِ وتجنيدُ الطَّاقاتِ لتغييرِ فكرةِ الشعوبِ العربيَّةِ عنْ ولائِها للدَّولةِ العثمانيَّةِ، ضَمِنَ لها إيمانَ بعضِ رجالِ السِّياسةِ العربِ بها وبوعودِها، فجنَّدتْ أشخاصاً محلِّيين أوْ طارئين استطاعوا تهيئةَ الظُّروفِ الملائمةِ لبسطِ سيطرتِها بعدَ كسْبِ ودِّ هؤلاءِ السَّاسةِ إلى جانبِها، ممَّنْ حلموا بتأسيسِ الدَّولةِ العربيَّةِ الموعودة.

وضماناً لتشديدِ قبضتِها، فقدْ تمثّلتْ مشكلةُ بريطانيا الأساسيَّة في الكيفيَّةِ الَّتي ستنتهجُها لحمايةِ غنائمِها، والحفاظِ عليها وعلى مصالحِها دونَ إثارةِ الحركاتِ المناهضةِ لها كالقوميَّةِ العربيَّةِ والمطامعِ الفرنسيَّةِ إضافةً إلى أحلامِ الصهيونيَّةِ، فوجدتْ ضالَّتَها في عقدِ سلسلةٍ من الاتِّفاقيَّاتِ الَّتي استطاعتْ أنْ تمليَها على أصحابِ الشأنِ، ممَّا أفضى إلى وجودٍ بريطانيٍّ راسخٍ.

وهذا ما كانَ لها في البلادِ العربيَّةِ الَّتي كانتْ من نصيبِها رغمَ اختلافِ الأماكنِ الجغرافيَّةِ لهذه البلادِ، فهناكَ في بلادِ الشَّامِ كانتْ إمارةُ شرقيِّ الأردن مثالاً واضحاً في فرضِ الاحتلالِ البريطانيِّ بنسختِه الانتدابيَّةِ عام ١٩٢٢م، ومنذُ ذلكَ الوقتِ بدأتْ بريطانيا تفرضُ عليْها معاهداتٍ كانَ من أبرزِها المعاهدةُ الموقَّعةُ عام ١٩٢٨م، وهناكَ في منطقةِ الخليجِ العربيِّ كانتِ الْإمارةُ القطريَّةُ مثالاً أوضحَ في فرضِ احتلالِها بالصِّيغةِ المسمَّاةِ بـ"معاهداتِ الحماية"، ففَرضتْ عليها معاهدةً تمَّ توقيعُها عام ١٩١٦م، كغيرِها من بلادِ الخليج.

ومن هنا انبثقتْ إشكاليَّةُ الدراسةِ، والَّتي تمثَّلتْ في بيانِ طبيعةِ السُّلوكِ البريطانيِّ في كلتا المنطقتيْن الجغرافيَّتيْن منِ خلالِ اثنتيْن من أهمِّ الاتفاقيَّاتِ التي عقدتْها بريطانيا في هاتين المنطقتين؛ اتفاقيَّتها معَ إمارةِ شرقيِّ الأردن ١٩٢٨م، واتفاقيَّتها معَ إمارةِ قطر ١٩١٦م، وذلكَ منِ خلالِ مراقبةِ وفحصِ ومعالجةِ وتحليلِ التوجُّهاتِ والسُّلوكِ الاستعماريِّ البريطانيِّ في هاتيْن الاتفاقيَّتين، ممَّا قادَ إلى الفرضيَّةِ العامَّةِ القائلةِ: إنَّ طبيعةَ المنطقتيْن وأوضاعَهما الجغرافيَّةَ والاقتصاديَّةَ والسياسيَّةَ كانَ لها أهميَّةٌ في تحديدِ مسارِ السُّلوكِ تجاهَ هاتيْن المنطقتيْن، والَّتي تقودُ بالتَّالي إلى فرضيَّاتٍ جزئيَّةٍ تمثِّلُ الأسئلةَ الَّتي ستحاولُ الدراسةُ الإجابةَ عنها؛ فهلِ اخْتلافُ الظُّروفِ الجغرافيَّةِ كانَ سبباً في سلوكِ سياسةٍ استعماريَّةٍ متباينةٍ في كلتا المنطقتين؟ وقبلَ ذلكَ هلْ بالفعل كانَ السُّلوكُ البريطانيُّ مختلفاً في كلتا المنطقتيْن العربيَّتيْن الجغرافيَّتيْن؟ وإن كانَ كذلك فهلْ كانَ هذا الاختلافُ خاضعاً لبواعثَ داخليَّةٍ أمْ خارجيَّة؟ وقبلَ هذا وذاك كيفَ كانتِ الْأوضاعُ السِّياسيَّةُ سببًا في خصوصيَّةِ السُّلوكِ البريطانيِّ في منطقةٍ دونِ الأخرى؟ وهل كانَ للأسبابِ الموضوعيَّةِ دورُها؟

فإنْ كانتِ الْظُّروفُ الجغرافيَّةُ واضحةً، فإنَّ الظُّروفَ الموضوعيَّةَ تتأتَّى من الهدفِ الأساسيِّ لبريطانيا في كلتا المنطقتيْن في بدايةِ القرنِ العشرين، والمتمثِّلِ في الرغبةِ الملحَّةِ في التخلُّصِ من كابوسِ الدَّولةِ العثمانيَّةِ، مصدرِ القلقِ البريطانيِّ سواءً هنا أو هناك، إضافةً إلى العملِ على تركيزِ أركانِها والحفاظِ على مصالحِها في الأراضي الَّتي ورثتْها من التركةِ العثمانيَّة، وفي ذاك المجالِ بدأتِ تتضحُ الْظُّروفُ الموضوعيَّةُ والجيوسياسيَّةُ الخاصَّةُ بكلتا المنطقتيْن؛ ففي شرقيِّ الأردن كانتْ مطامعُ بريطانيا ترتبطُ إضافةً إلى أطماعِها الشخصيَّةِ بأبعادٍ تتعلقُ بالشأنِ اليهوديِّ؛ لتصبحَ ضفَّةُ غربيِّ نهرِ الأردن وطناً قوميّاً يهوديّاً، لكنَّ الأمرَ كانَ مختلفاً في حالةِ الإمارةِ القطريّةِ؛ فعلاوةً على موقعِ الإمارةِ المتوسِّطِ على طرقٍ تجاريَّةٍ هامَّةٍ، والإشاراتِ على ثروةٍ تكادُ تتفجَّرُ منْ باطنِ الأرض، فإنَّ من أهمِّ أهدافِ السِّياسةِ البريطانيَّةِ حينئذٍ هو العملُ على فصلِ قطرَ عن البحرين.

أمَّا الأداةُ الَّتي استُخدمتْ معياراً لحلِّ إشكاليَّةِ الدِّراسةِ فتمثَّلتْ في المقارنةِ بينَ المعاهدتيْن اللَّتيْن تمَّ توقيعُهما بينَ بريطانيا وبينَ كلٍّ منْ شرقيِّ الأردن عامَ ١٩٢٨م منْ جهةٍ، والإمارةِ القطريَّةِ عامَ ١٩١٦م من جهةٍ أخرى، ولا يعني هذا بالضَّرورةِ المقارنةَ بينَ بنودِ المعاهدتيْن فحسبْ؛ بلْ كذلكَ المقارنةَ بينَ المظاهرِ الموضوعيَّةِ الَّتي أدَّتْ إلى توقيعِ المعاهدتيْن، إضافة إلى تلكَ المظاهرِ الَّتي نتجتْ عنْ توقيعِهما، وبذا اعتمدتِ الْدراسةُ أساساً على المنهجِ المقارنِ، بإسقاطِ المنهجِ التحليليِّ عليه.

وبناءً على ذلك، وبالنَّظرِ إلى إشكاليّةِ الدِّراسةِ والفرضيَّةِ الموضوعةِ والأسئلةِ المطروحةِ والأداةِ المستخدمةِ والمنهجِ المتَّبعِ، فإنَّ هذه المقتضياتِ تطلَّبتْ تقسيمَ الدراسةِ إلى إطاريْن رئيسيْن؛ أوَّلُهما نظريٌّ تاريخيٌّ يعالجُ الأحداثَ التاريخيّةَ والأسبابَ الموضوعيَّةَ الَّتي أفضتْ إلى توقيعِ هاتيْن المعاهدتيْن، والنتائجَ الَّتي أدَّتا إليها، وثانيهما تحليليٌّ يُعنى بدراسةِ وتحليلِ تلكَ الأحداثِ والتطوُّراتِ، ويضعُها في مسارِها، ويحلِّلُ بنودَ المعاهدتيْن والنتائجَ الَّتي أفضتا إليها وفقاً للسُّلوكِ البريطانيِّ فيهما.

وقد اعْتمدَتِ الْدّراسةُ على عددٍ لا بأسَ بهِ من المراجعِ الأوَّليَّةِ والثَّانويَّةِ؛ من وثائقَ بما احتوتْه منْ تقارير مبعوثين ومراسلاتِ مقيمين سياسيِّين في الخليجِ ومندوبين ساميين في بلادِ الشَّام، والَّتي تشملُها ملفَّاتُ وزارتيْ الخارجيَّةِ F.O والمستعمراتِ البريطانيَّةِ C.O، إضافةً إلى ملفَّاتِ حكومةِ الهندِ البريطانيَّةِ في الخليجِ IOR، والمجموعةِ بمعظمِها في Records Of Jordan و Records Of Qatar.

إضافةً إلى كتبٍ وثائقيَّةٍ تضمنت الْنُّصوصَ والبنودَ والمفاوضاتِ الأصليَّةَ للعديدِ من المعاهداتِ في الفترةِ المعنيَّةِ، مثل الكتابِ الوثائقي Constitutions, Electoral Laws, Treaties Of States In The Near And Middle East، جمع وتحرير Helen Davis، والجزءِ العاشرِ من الكتابِ الوثائقيّ British Documents On The Origins Of The War 1898-1914 الذي حرَّرَه G. P. Gooch، إضافةً

الى التقريرِ الطَّويلِ الَّذي ضمنَه Francis Warden ضمنَ وثائقِ حكومةِ الهندِ البريطانيَّةِ تحتَ عنوان Historical Sketch of the Uttoobee Tribe of Arabs.

كما اعتمدتِ الْدراسةُ على مجموعةٍ من الكتبِ والدِّراساتِ الأجنبيَّةِ الَّتي كانَ لمؤلفيها بعض الطُّروحاتِ حولَ الأوضاعِ العامَّةِ في كلا الإقليميْن المعنيَّيْن، إضافةً إلى الكتبِ والدِّراساتِ العربيَّةِ المثْبتَةِ في نهايةِ الدِّراسة.

الإطارُ التَّاريخي

أولاً: الظُّروفُ السِّياسيَّةُ في شرقيِّ الأردن حتَّى توقيعِ المعاهدةِ ١٩٢٨م

الظُّروفُ السِّياسيَّةُ:

لمْ تكنْ منطقةُ شرقيِّ نهرِ الأردن يوماً وحدةً سياسيَّةً مستقلَّةً، ولمْ تعشْ حالةً مميَّزةً في المحيطِ الجغرافيِّ الَّذي احتواها، حتَّى إنَّ البعضَ يغالي في ذلكَ حينَ يجدون أنَّ ثمَّةَ غرابةً في تسميتِها بـ "شرقيِّ الأردن"، والَّتي يرونَ أنَّها لا تتناسبُ معَ وضعِها السِّياسيِّ والتَّطوُّراتِ الَّتي عاشتْها كونَها جزءاً منْ بلادِ الشَّام الَّتي كانتْ تحتَ حكمِ الدَّولةِ العثمانيَّة، (Maggionlini, 2011: 11; Massad, 2001: 11) والَّتي بالتَّالي تأثَّرتْ بالتَّطوُّراتِ نفسِها والمناخاتِ السِّياسيَّةِ المتباينةِ والمتضاربةِ الَّتي عاشتْها المنطقةُ كنتيجةٍ مباشرةٍ للحربِ العالميَّةِ الأولى ١٩١٤–١٩١٨م، وما أدَّت إليه. (Saket, 1976: 1; Murray, 2018: 6)

وكانَ من أهمِّ نتائجِ المرحلةِ تأسيس إمارةِ شرقيِّ الأردن عامَ ١٩٢١م على يدِ الأميرِ عبدِالله[١] وكيل الخارجيَّة في حكومةِ والدِه الشَّريفِ الحسينِ بنِ علي[٢] ملكِ الحجازِ، (Aruri, 1972: 18) والَّذي اتَّضحَ فيما بعد أنَّ ذلكَ كانَ ثمناً للكفِّ عن استمرارِه في تأليبِ أهلِ سوريا ضدَّ الفرنسيِّين، والَّذين كانوا يلحُّونَ على حلفائِهم البريطانيين باتخاذِ تدابيرَ تحدُّ منْ أنشطةِ الأميرِ عبدِالله الَّتي تخالفُ بنودَ اتفاقيَّةِ سايكس بيكو. **(منصور، ١٩٥٥م: ١٠;** Bradshaw, 2012: 26; Salibi, 1993: 83**)**

فقدْ أثارَ الاحتلالُ الفرنسيُّ لسوريا[٣]وسقوطُ حكومةِ الملكِ فيصل[٤] بنِ الحسين غضبَ الشَّريفِ الحسينِ الَّذي تيقَّنَ أنَّ هناكَ مؤامرةً منْ قبلِ الحلفاءِ في الانقلابِ على مشروعِه في استقلالِ العربِ، والَّذي منْ أجلِه أطلقَ رصاصةَ ثورتِه عامَ ١٩١٦م، فكلّفَ ابنَه الأميرَ عبدَالله لاستعادةِ سوريا، والَّذي اتَّصلَ بأعيانِ سوريا ولبنانَ وشرقيِّ الأردنِّ للمشاركةِ في تحريرِها. **(المحافظة، ١٩٧٢م: ٣٣;** Saket, 1976: 1; Aruri, 1972: 19**)**

فوصلَ الأميرُ عبدُالله إلى شرقيِّ الأردن قادماً منَ الحجازِ في نهايةِ ١٩٢٠م، ثمَّ استقرَّ في عمانَ في آذار ١٩٢١م، معلناً أنَّ شرقيَّ الأردن ما هيَ إلَّا محطَّةٌ لمتابعةِ السيرِ شمالاً لتحريرِ سوريا، **(محافظة، ١٩٩٠، ج١: ١٤٦;** Peter, 1991:8; Bradshow, 2012:31**)** وفي غضونِ ذلك عُقِدَ مؤتمرٌ في القاهرةِ في آذار ١٩٢١ بدعوةٍ منْ وزيرِ المستعمراتِ وينستون تشرشل[٥] Winston Churchill وبحضورِ ممثِّلي وزارةِ المستعمراتِ البريطانيَّةِ منْ مندوبين ومعتمدين وضبَّاطٍ عاملين في الشَّرقِ الأوسط، (Nyrop, 1974: 19; Paris, 2005:132; Milton, 2001, 19) والَّذي كانَ هدفُه مناقشةَ أوضاعِ المستعمراتِ البريطانيَّةِ، ومنْ جملةِ ما تمَّ التَّشاورُ فيهِ الاتِّفاقُ على سبلِ التَّعاملِ معَ قدومِ الأميرِ عبدِالله، ومحاولاتِه في الدَّعوةِ إلى تحريرِ سوريا من الفرنسيِّين، لذلك استقرَّ أمرُهم على التَّفاهمِ معَ الأميرِ للاعترافِ به حاكماً لشرقيِّ الأردن، شريطةَ التفاوضِ معَه على طبيعةِ العلاقاتِ التي ستجمعُ بريطانيا به. **(الشاوي، ٢٠١٠: ٩;** Bradshow, 2012: 36; CO 732/3/9873**)**

ولمْ تكنْ هذه الفكرةُ وليدةَ يومِها؛ ففي فترةٍ سابقةٍ منْ عامِ ١٩٢٠م جرتْ مفاوضاتٌ بينَ شقيقِه الأميرِ فيصل ووزيرِ المستعمراتِ البريطانيِّ، وتمَّ الاتِّفاقُ على منحِ عربِ شرقيِّ الأردن وكذلك العراقِ الحقَّ في حكمِ أنفسِهم، وترشيحِ الأميرِ فيصل لعرشِ العراق، والَّذي طُلِبَ منهُ أنْ يحذِّرَ والدَه الشريفَ الحسين وشقيقَه الأميرَ عبدَالله من مغبَّةِ الاستمرارِ في الإساءةِ للحلفاء، مؤكِّدين لهُ بانَّ قضيَّةَ العربِ ستُبحثُ منْ جديد. **(محافظة، ١٩٧٣م:٢١ ; الشلبي، ٢٠٠٦: ٤٠-٤٢)**

ومعَ انتهاءِ مؤتمرِ القاهرةِ تلقَّى الأميرُ عبدُالله دعوةً منْ تشرشل للقائِه في القدس، فجرتْ مباحثاتٌ بينَهما إضافةً إلى المندوبِ السَّامي البريطاني في فلسطين هربرت صموئيل[٦] Herbert Samuel في ٢٦ آذار ١٩٢١م، (Paris, 2005: 163) فدعا البريطانيُّون إلى تخلِّي الأميرِ فيصل عن المطالبةِ بعرشِ سوريا وترشيحِه لعرشِ العراق، معَ حكمِ الأميرِ عبدِالله لشرقيِّ الأردن، شريطةَ أنْ يتَّبعَ سياسةً معتدلةً تجاهَ الفرنسيِّين. (C.O 733/13/17431; C.O 733/19; Tauqan:45)

وانتهتْ مباحثاتُ عبدِالله وتشرشل بالاتِّفاقِ على إقامةِ حكومةٍ وطنيَّةٍ في شرقيِّ الأردن برئاسةِ الأميرِ عبدِالله شريطةَ حفاظِه على الحدودِ معَ سوريا، إضافةً إلى عدمِ شمولِ شرقيِّ الأردن بالإدارةِ البريطانيَّةِ في فلسطين، (Abu Nowar, 2006:3 ; Peter, 1991:8; Peake, 1934: 240) كما اشترطَ تشرشل أنْ تخضعَ زعامةُ الأميرِ عبدِالله للحكومةِ التي سيشكلها لمدةٍ تجريبيةٍ تتألَّفُ منْ ستَّةِ شهور،(Kazziha, 1979: 246; Aruri, 1972: 24) ومقابلَ كلِّ ذلك تعهَّدَ تشرشل بمنحِ الأمير مبلغَ خمسةِ آلافِ جنيهٍ شهريّاً للإنفاقِ على شرقيِّ الأردن المنضويةِ تحتَ الإدارةِ البريطانيَّةِ. (Hagar, 1981: 63)

وتفاءَلَ الأميرُ عبدُالله واهمًا بأنَّه قدْ حظيَ بدعمٍ بريطانيٍّ لتحقيقِ آمالِه، وبذا ظهرتْ إمارةُ شرقيِّ الأردن ككيانٍ سياسي؛ فما أنْ عادَ الأميرُ عبدُالله من القدسِ حتَّى شكَّلَ الحكومةَ الأولى في تاريخِ إمارةِ شرقيِّ الأردن في ١١ نيسان ١٩٢١، (**الحكيم، ١٩٧٤م: ٢٤٤** ; **البطوش، ٢٠٢٠م: ٤٧٨** ; **غوانم وزيتي، ٢٠١٨م: ٤٤**) وكانَ منْ أهمِّ ثمارِ المرحلةِ تعديل الحكومةِ البريطانيَّةِ لصكِّ انتدابِها على فلسطينَ والأردن[٧]، وإقرار مجلسِ عصبةِ الأممِ المتَّحدةِ للصِّيغةِ المعدَّلةِ الَّتي نصَّتْ على استثناءِ شرقيِّ الأردن منْ أحكامِ وعدِ بلفور. (**الروسان، ٢٠٠٣م: ٩٨٤** ; Touqan, No Date: 45; Kibrary of Congress, 1939: 24)

ورغمَ إنشاءِ الكيانِ السِّياسيِّ لإمارةِ شرقيِّ الأردن وتأسيسِ حكومتِها الأولى، فقدْ كانَتْ هذه الحكومةُ تفتقدُ إلى اعترافٍ بريطانيٍّ صريحٍ بها، لذلك بدأتْ

مباحثاتٌ جديدةٌ في لندن في أواخرِ ١٩٢٢م بينَ الأميرِ عبدِالله ورئيسِ حكومتِه علي رضا الركابي[٨] وجلبرت كلايتون[٩] Gilbert Clayton مندوبِ الحكومةِ البريطانيةِ، **(ملكاوي، ٢٠٠٧م** ; Peake, 1934: 242; CO 733/23/37765**)** فطالبَ الأميرُ باعترافِ بريطانيا باستقلالِ حكومةِ شرقيِّ الأردن بقيادةِ الأمير، وأنْ يكونَ ذلك بعقدِ معاهدةٍ ملزمةٍ بينَ الطرفيْن، وأنْ تصرِّحَ بريطانيا بعدمِ تأثيرِ وعدِ بلفور على منطقةِ شرقيِّ الأردن.(CO 733/37/51982; Paris, 2005: 203)

وفي لقاءٍ آخرَ جمعَ الأميرَ ووزيرَ المستعمراتِ، لم يوافق الأخيرُ على إصدارِ التَّصريحِ، لأنَّ البريطانيِّين كانوا يفضِّلون أنْ يكونَ المندوبُ الساميُّ في فلسطينَ واسطةَ الاتصالِ الوحيدةِ بينَ الأميرِ والحكومةِ البريطانيَّةِ، فغادرَ الأميرُ لندنَ تاركاً رئيسَ حكومتِه يفاوضُ البريطانيِّين حولَ بنودِ المعاهدةِ المقترحةِ، وخاصَّةً البندِ الخاصِّ بإدخالِ شرقيِّ الأردن في عصبةِ الأممِ المتَّحدة. (FO 371/7792/E12582; Paris, 2005: 204)

ثمَّ توقَّفتِ الْمحادثاتُ والمراسلاتُ بينَ حكومةِ شرقيِّ الأردن والحكومةِ البريطانيَّة، إلى أنْ أعطتْ بريطانيا الإذنَ لمندوبِها الساميّ في فلسطين هربرت صموئيل ليزفَّ للأميرِ خبرَ موافقةِ الحكومةِ البريطانيَّةِ على استقلالِ حكومةِ شرقيِّ الأردن، (Patai, 1958: 36; Salibi, 1993: 88) ففي ٢٥ أيار ١٩٢٣م جرى احتفالٌ رسميٌّ في عمانَ لإعلانِ استقلالِ حكومةِ شرقيِّ الأردنِّ بحضورِ صموئيل، وكانَ مرسومُ الاستقلالِ ينصُّ على اعترافِ الحكومةِ البريطانيَّةِ بوجودِ حكومةٍ مستقلَّةٍ في شرقيِّ الأردنِّ برئاسةِ الأميرِ عبدِالله (Hagar, 1981: 63; Milton, 2001: 22) شريطةَ موافقةِ جمعيَّةِ عصبةِ الأممِ المتَّحدةِ على ذلك، وأنْ تكونَ حكومةُ شرقيِّ الأردن دستوريَّةً تمكِّنُ حكومةَ جلالةِ الملكِ من القيامِ بتعهُّداتِها الدَّوليَّةِ في ما يتعلقُ بتلك البلادِ، وذلك بواسطةِ اتِّفاقٍ يُعقدُ بينَ الحكومتيْن. **(هياجنه والعمري، ٢٠١٣م: ٢٦٦ ; الشلبي، ٢٠٠٦م: ٤٤ ;** FO 371/8998**)**

بذلك استطاعَ الأميرُ عبدُالله تأسيسَ نواةِ دولتِه بانتهاجِ سياسةِ "خذْ وطالِبْ"، فلمْ يقمْ برفضِ أيِّ مبادرةٍ بريطانيَّةٍ في الحصولِ على ما يريدُه، خاصَّةً

وأنَّ منطقةَ شرقيِّ الأردنِّ كانتْ حتَّى ذلكَ الحينِ جزءاً من الدَّولةِ العثمانيّةِ من النَّاحيةِ القانونيَّةِ، حتَّى وُقِّعتْ معاهدةُ لوزان في تموز ١٩٢٣م، والَّتي نصَّتْ من جملةِ ما نصَّتْ عليهِ على فصلِ شرقيِّ الأردنِّ عن الدَّولةِ العثمانيَّةِ، لذلك وجدَ الأميرُ أنَّ أفضلَ السبلِ يكونُ بقبولِ أيِّ صيغةٍ من الممكنِ أنْ يحصلَ عليها، ويبقى عليه البناءُ فوقَها والمطالبةُ بصيغٍ جديدةٍ، وهي السِّياسةُ نفسُها الَّتي استمرَّ يسلكُها حتَّى حصولِ الدَّولةِ على استقلالِها عام ١٩٤٦م.

مقدِّماتُ وظروفُ توقيعِ المعاهدةِ الأردنيَّةِ البريطانيَّةِ ١٩٢٨م

كانَ ذلكَ التَّصريحُ الشفويُّ لبنةً جديدةً اعتمدَ عليها الأميرُ عبدُالله في سياستِه المذكورة "خذ وطالب"، وخاصَّةً ما جاءَ في التصريحِ منْ وعدِ بريطانيا بعقدِ معاهدةٍ بينَ الطرفيْن؛ فبدأَ ساعياً لإقناعِ بريطانيا بسرعةِ عقدِ المعاهدةِ، إلَّا أنَّ هذا الوعدَ لمْ يتحققْ إلَّا بعدَ خمسِ سنواتٍ، أيْ عامَ ١٩٢٨م، نتيجةً لتباطؤِ بريطانيا لأسبابٍ تتعلقُ بطبيعةِ نظرتِها لعمومِ المنطقةِ العربيَّةِ وخلافاتِها العالقةِ معَ الشَّريفِ الحسينِ ملكِ الحجاز، الَّذي كانَ حتَّى ذاك الوقتِ رافضاً لتوقيعِ المعاهدةِ الحجازيَّةِ–البريطانيَّةِ المقترحةِ من بريطانيا، إضافةً للأوضاعِ الداخليَّةِ غيرِ المستقرَّةِ في الإمارةِ النَّاشئةِ نتيجةَ الهجماتِ الوهابيَّةِ، ولا يغيبُ عن الذِّهنِ العراقيلُ والضُّغوطُ الصهيونيَّةُ الَّتي كانتْ تُمارَسُ على بريطانيا لثنيِها عنْ ترسيخِ الكيانِ السِّياسيِّ لإمارةِ شرقيِّ الأردن، والمصاعبُ الماليَّةُ والإداريَّةُ الَّتي كانتْ تعيشُها الإمارة، (**البطوش، ٢٠٢٠م: ٤٧٩ ; المحافظة، ١٩٧٢م: ٦٧–٦٨**) إضافةً إلى التَّعديلاتِ الإداريَّةِ الأخيرةِ الَّتي أجرتْها بريطانيا في فلسطينَ حينَ نُحِّيَ المندوبُ السَّاميُّ البريطانيُّ في فلسطين هربرت صموئيل واستُبدِلَ باللورد بلومر Lord Plumer[١٠]، والإجراءاتِ الإداريَّةِ الَّتي رافقتْ ذلك. (Robins, 2013: 36)

وفي تبريرِها لهذا التباطؤِ فقدِ ادَّعتْ بريطانيا وعلى لسانِ معتمدِها في عمَّانَ بأنَّ الفترةَ التجريبيَّةَ الَّتي منحتْها بريطانيا لحكومةِ شرقيِّ الأردن، والَّتي كانتْ مدَّتُها ستَّةَ شهورٍ قدْ أثبتتْ أنَّ حكومةَ شرقيِّ الأردن قدِ ابْتعدتْ مؤخَّراً عنْ

مبادئِ الحكمِ الدُّستوريِّ الَّذي كانَ شرطاً أساسيّاً لعقدِ المعاهدةِ، وأنَّ أهلَ البلادِ لمْ يثبتوا جدارتَهم في تعلّمِ إدارةِ بلادِهم،(**خلة، ١٩٨٣م: ١٧٦**) رغمَ بعضِ الإنجازاتِ النسبيَّةِ الَّتي حقَّقَها الأميرُ في بعضِ مؤسَّساتِ الإمارةِ مثل تطويرِ التعليمِ وزيادةِ نفقاتِه، وازديادِ أعدادِ المدارسِ والمعلّمين، إضافةً إلى تطويرِ الزراعةِ وتعويضِ المزارعين عن القحطِ الَّذي أصابَ البلادَ، وإنشاءِ مجلسٍ للشُّورى في نيسان ١٩٢٣م، والّذي كانَ حجراً أساسيَّاً لإقامةِ مجلسٍ نيابيٍّ استمرَّ حتَّى عامِ ١٩٢٧م، إلا أنَّه بطبيعةِ الحالِ لمْ يمثِّلْ كياناً ديموقراطيَّاً وبرلمانيَّاً حقيقيَّاً، كما كانَ هناك مشروعُ الدستورِ الَّذي لمْ يرَ النورَ قبلَ عقدِ المعاهدة، لكنَّ ذلكَ كلَّه لمْ يكنْ مقنِعاً للبريطانيين لعقدِ الاتِّفاقِ الموعود. (**العمري ع، ١٤٤١هـ، ٤٢٢**)

لكنْ وخلالَ السنواتِ الخمسِ الَّتي سبقتْ توقيعَ المعاهدةِ ١٩٢٨م تعرَّضتْ بريطانيا لضغوطٍ منْ لجنةِ الانتداباتِ الدائمةِ التَّابعةِ لعصبةِ الأممِ المتّحدةِ للمضيِّ في عقدِ المعاهدةِ، كما واصلَ الأميرُ عبدُالله مساعيَه في هذا السبيلِ، والَّتي زادتْ وتيرتُها معَ استكمالِ المعاهدةِ البريطانيَّةِ العراقيَّةِ عامَ ١٩٢٧م والَّتي جعلَتِ الْأميرَ عبدَالله أكثرَ حرصاً على مواكبةِ أخيه فيصل عنْ طريقِ استكمالِ اتفاقيَّتِه الخاصَّةِ معَ بريطانيا،(Wilson, 1978: 96) يُضافُ إلى ذلك مطالباتُ أهالي البلاد، حتَّى بدا أنَّ بريطانيا قدِ اسْتجابتْ لهذه الضُّغوطِ؛ فقدَّمَ المندوبُ السامي البريطانيُّ في فلسطين إلى وزيرِ المستعمراتِ أوَّلَ مسودَّةٍ للمعاهدةِ في نهايةِ عام ١٩٢٥م، ثمَّ أرسلَ إلى الأميرِ عبدِالله نصَّ المسودَّةِ لمناقشتِها والتأكيدِ لهُ بأنَّ المسودَّةَ النهائيَّةَ ستكونُ قريبةً.(**محافظة م، ١٩٩٠م: ١١٨**)

ووُضعتْ مسودَّةٌ أخرى عامَ ١٩٢٦م، تقترحُ فيها الحكومةُ البريطانيَّةُ تشكيلَ المجلسِ التنفيذيِّ –أيْ مجلسِ الوزراء– منْ أعضاءِ المجلسِ التَّشريعيِّ سواءً من المُعيَّنين أو المنتَخبين، وبعدَ سنةٍ ونصفٍ من المشاوراتِ داخلَ الدَّوائرِ البريطانيَّةِ، قدَّمَ المندوبُ السَّاميُّ في فلسطين عامَ ١٩٢٧م مذكِّرةً إلى حكومتِه تتضمَّنُ موافقةَ الأميرِ على المسودَّةِ المقترحةِ. (**العمري، ١٤٤١هـ: ٤٢٥** ; F.O 371/13024)

وبالتَّالي نستطيعُ القولَ: إنَّ المعاهدةَ الأردنيَّةَ البريطانيَّةَ كانتْ نتاجاً بريطانيّاً صرفاً؛ فكانَ يبدو أنَّ النصَّ الأخيرَ لبنودِ المعاهدةِ لمْ يشتركْ في وضعهِ الشرقُ أردنيِّين، حتَّى عندَما تحفّظَ الأميرُ على بعضِ البنودِ وطالبَ بتعديلِها لمْ يقبلْ وزيرُ المستعمراتِ ذلك، وأصرَّ على أنْ يبقى النصُّ دونَ تعديلٍ، والدليلُ على ذلك الصِّيغةُ العربيَّةُ السَّقيمةُ الَّتي تُرجمَ إليْها النصُّ الإنجليزي، **(موسى، ١٩٩٠: ١٩٢-١٩٤;** Abu-Nowar, 2006: 10**)** والتي لمْ تكنْ نتيجةَ محادثاتٍ ومفاوضاتٍ بينَ أطرافٍ متساويةٍ، فكانتْ صورةً مشوَّهةً لاستقلالِ إمارةٍ شرقيِّ الأردن، **(أبو كوش، ١٩٩٦: ٢٥)** وفي ٢٠ شباط ١٩٢٨م، تمَّ التَّوقيعُ على المعاهدةِ في القدسِ منْ قِبل اللورد بلومر المندوبِ الساميِّ البريطانيِّ في فلسطين وحسن خالد أبو الهدى[١١] رئيسِ حكومةِ شرقيِّ الأردن. (FO 371/13025; Davis, 1947: 302-320; Milton, 2001: 22)

بذلك نرى أنَّ السُّلوكَ البريطانيَّ في إنشاءِ الكيانِ الأردنيِّ وتوقيعِ معاهدتِها معَه كانَ يرتكزُ أساساً إلى أمريْن؛ أوَّلُهما يكمنُ في الحفاظِ على مصالحِها الاقتصاديَّةِ والاستراتيجيَّةِ، وثانيهما محاولةُ الإشرافِ على أمنِ واستقرارِ المنطقةِ، مستفيدةً في ذلك من حالةِ العزلةِ الَّتي كانتْ قدْ فرضتْها الدَّولةُ العثمانيَّةُ على منطقةِ شرقيِّ الأردنِّ لفترةٍ طويلة، إلى جانبِ إدراكِها التَّامِّ أنَّ تحقيقَ هاتيْن الغايتيْن لا يمكنُ أنْ يتمَّ إلَّا بتوسيعِ نشاطِها ونفوذِها السِّياسيِّ، وهذا ما عبَّرتْ عنهُ صراحةً في صياغةِ موادِّ المعاهدةِ كما سنرى لاحقاً.

ثانياً: الظُّروفُ السِّياسيَّةُ في إمارةِ قطر حتَّى توقيعِ المعاهدةِ ١٩١٦م

الظُّروفُ السِّياسيَّةُ:

كما هو الحالُ في شرقيِّ الأردن فلم يكنْ لشبهِ جزيرةِ قطر وحتَّى منتصفِ القرنِ التَّاسعِ عشر، وكغيرِها من إماراتِ الخليجِ العربيِّ تاريخٌ مستقلٌّ كوحدةٍ سياسيَّةٍ خاصَّةٍ بذاتِها؛ **(الحمداني، ٢٠١٢: ٧;** Kelly, 1968: 25**)** فقد كانت جزءاً من دائرةِ المحيطِ الذي تعيشُ به سياسيّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً كونها جزءاً من الإمارة الجارة، البحرين، وخضعتْ لكلِّ ما خضعتْ لهُ منْ تطوُّراتٍ، **(سنان،**

١٩٦٦: ٩) فحتَّى ذلك الوقتِ وبعدَه بقليل بقيَ تاريخُها كما هو في البحرين جزءاً منْ تاريخِ منطقةِ الإحساءِ[١٢] الممتدَّةِ من البصرةِ شمالاً حتَّى عُمانَ جنوباً، مشكِّلةً الجزءَ الأكبرَ منْ إقليمٍ ممتدٍّ على السَّاحلِ الغربيِّ للخليجِ. (**نخلة، ١٩٧٤: ٦**)

وقدْ تتابعَ على حكمِ الإحساءِ ومنها قطر العديدُ من القبائلِ والجماعاتِ حتَّى وصلَها البرتغاليون قرابةَ ١٥١٧م، ثمَّ الدَّولةُ العثمانيَّةُ الَّتي ما لبثتْ أنِ ضعفتْ نحوَ ١٦٧٠م على يدِ قبيلةِ بني خالد[١٣]، الَّتي انفردتْ بحكمِ المنطقةِ، حتَّى أواخرِ القرنِ الثَّامنِ عشر بنجاحِ الدَّولةِ السُّعوديَّةِ الأولى في ضمِّ منطقةِ الإحساءِ والقضاءِ على سلطةِ بني خالد عام ١٧٩٣م، وقدْ أتاحَ ضعفُ الدَّولةِ العثمانيَّةِ الفرصةَ لبريطانيا لبسطِ نفوذِها على المنطقةِ، لذلك فعندَما فكَّرتِ الدَّولةُ العثمانيَّةُ في تقويةِ حكمِها في المنطقةِ منذُ منتصفِ القرنِ التَّاسعِ عشر، وجدتْ أنَّ بريطانيا قدْ سبقتْها وثبَّتتْ أقدامَها في الخليجِ وسواحلِه وذلكَ بعدَّةِ اتفاقيَّاتٍ قيَّدتْ فيها شيوخَ الخليجِ تحتَ اسمِ معاهدة السِّلم العامَّة ١٨٢٠م[١٤]. (**الشلق وآخرون، ٢٠٠٥م: ٦٣**)

وتأثَّرتْ قطرُ بكلِّ هذه التطوُّرات؛ فحتَّى أواخرِ القرنِ الثَّامنِ عشر خضعتْ لحكمِ بني خالد الَّذينَ كانوا يحكمون نيابةً عن الدَّولةِ العثمانيَّةِ، ويرسلون لهم الجزيةَ والخراجَ التي يزودهم بها حلفاؤهم في قطر من آل مسلم[١٥] الذين أوكلتْ لهم مهمَّةَ تصريفِ شؤونِها، وإرسالِ الخراجِ السَّنويِّ، (Brothero, 1920: 45) وفي غضونِ ذلك ومعَ نهايةِ حكمِ بني خالد على يدِ الدَّولةِ السعوديَّةِ الأولى، وصلَ آلُ خليفة،[١٦] أحدُ فروعِ تجمُّعِ العتوبِ[١٧] بعدَ ابتعادِهم عن هذا التجمُّعِ القبليِّ، ووصلوا للإقامةِ في الزبارةِ[١٨] على ساحلِ قطرَ الغربيِّ منذُ ١٧٦٦م. (**الشلق وآخرون، ٢٠٠٥: ٦٤**; Brothero, 1920: 45)

ثمَّ استقرَّ آلُ خليفةَ في البحرينِ بعدَ الاستيلاءِ عليها من الفرسِ عام ١٧٨٣م، ورغمَ ذلكَ كانوا مصمِّمين على الاحتفاظِ بالزبارةِ الَّتي كانوا قدْ عاشوا فيها ردحاً من الزمنِ، (Farah, 1979: 12; Brothero, 1920: 45) فكانتْ معظمُ أملاكِهم في الزبارةِ، فدخلوا في صراعٍ معَ الشَّيخِ محمدِ بن ثاني[١٩] الَّذي كانَ

للتوّ يحاولُ تقويةَ مركزِه في الزبارةِ وشبهِ جزيرةِ قطر كاملةً، ونتيجةً لسلسلةٍ من العلاقاتِ المعقَّدةِ بينَ قُوى المنطقةِ تسارعَ صراعُ آلِ ثاني معَ آلِ خليفةَ، حتَّى قامَ شيخُ البحرين بأقوى هجومٍ على الدَّوحة عام ١٨٦٧م يساندُه في ذلك شيخُ أبوظبي، وكانَ الدَّمارُ كبيراً لدرجةِ أنَّ بعضَ التقاريرِ أشارتْ إلى أنَّ الدَّوحةَ وبعضَ المراكزِ الرئيسيَّة قد مُحيتْ عن الأرض، ممَّا شكَّلَ معضلةً لبريطانيا الَّتي ظهرتْ بذلك الحالِ وكأنَّها عجزتْ عنْ ضمانِ السِّلم البحريِّ في المنطقةِ، فرأتْ ضرورةَ شمولِ قطر بمعاهدةٍ كسابقاتِها من إماراتِ الخليج ، (Lorimer, 1915: 800-801; Brothero, 1920: 46)

لذلك وقَّعَ الطَّرفان عام ١٨٦٨م اتفاقيَّةَ السِّلمِ البحريِّ كخطوةٍ تهدفُ أساساً إلى امتصاصِ حالةِ النزاعِ القطريِّ البحريني، وتعهَّدَ الشَّيخُ محمد بنُ ثاني في بنودِها[٢٠] بعدمِ الاعتداءِ على البحرين، كما أشارت البنودُ الأخرى إلى إنشاءِ كيانٍ سياسيٍّ جديدٍ في شبهِ جزيرةِ قطر، والاعترافِ بأسرةِ آلِ ثاني كأسرةٍ حاكمةٍ فيها، (**الشيخ، ١٩٨١: ١٦٤; سلمان، ١٩٨٩م: ٢٨** ; Wilkinson, 1991, 47) وهي الأهدافُ الَّتي أدَّتْ بالشَّيخِ محمد إلى القبولِ بهذا الاتِّفاقِ، إضافةً إلى رغبتِه بإبعادِ النُّفوذِ التُّركيِّ عنْ أراضيه، حتَّى لا تكونَ بلادُه مركزًا للصِّراعِ بينَ القوَّتيْن الرئيستيْن بريطانيا والدَّولةِ العثمانيَّة. (**الشيخ، ١٩٨١: ١٦٤**)

وبذلك كانَ تشكيلُ الكيانِ السياسيِّ في قطر–كما كانَ في شرقيِّ الأردن– نتاجاً عمليّاً لرغبةٍ بريطانيَّةٍ صرفةٍ، وبناءً على ظروفٍ متشابهةٍ في كلا البلديْن؛ ففي شرقيِّ الأردنِّ أرادتْ بريطانيا امتصاصَ الآثارِ السلبيَّةِ المتوقَّعة لقدومِ الأميرِ عبدِالله إلى شرقيِّ الأردن، ومنعَه منْ متابعةِ سيرِه نحوَ سوريا، ثمَّ ربطَ توجُّهاتِه بسياستِها، وفي قطرَ أرادتْ امتصاصَ حالةِ النِّزاعِ القطريِّ البحرينيِّ الَّتي بدأتْ تؤثرُ في حالةِ السِّلمِ في المنطقةِ، وبالتَّالي ربطَ قطرَ بسياستِها وبرامجِها، ومثلُ ذلكَ يُقالُ عنِ الْاعترافِ البريطانيِّ بكلا الأسرتيْن كحاكمتيْن للمنطقتيْن في شرقيِّ الأردن وقطر، ورغمَ البعدِ الزمنيِّ الَّذي يفصلُ الاعترافَ البريطانيَّ بكلا البلديْن والأسرتيْن، والَّذي يقاربُ خمسينَ عاماً، لكنَّ السُّلوكَ العامَّ البريطانيَّ حيالَ كلٍّ

ذلك لمْ يتغيَّرْ.

لكنْ وبقدومِ الحملةِ العثمانيَّةِ إلى منطقةِ الإحساءِ وقطرَ عامَ ١٨٧١م، تنكَّرَ آلُ ثاني لهذه الاتفاقيَّةِ، وخاصَّةً الشَّيخُ قاسمٌ بنُ محمد آلُ ثاني[٢١] الَّذي كانَ ساعدَ أبيه الأوَّلَ، وخضعتْ قطرُ منذئذٍ إلى الحمايةِ العثمانيَّةِ (Marlowe, 1962: 22) حتَّى ضعفَتِ الْدَّولةُ العثمانيَّةُ معَ بدايةِ القرنِ العشرين، فاستغلَّتْ بريطانيا ذلك، وفرضتْ حمايةً أشَدَّ، فكما كانتْ تطوُّراتُ الحربِ العالميَّةِ الأولى سببًا في التغيُّراتِ الَّتي شهدتْها إمارةُ شرقيِّ الأردن، فقدْ كانتْ كذلك فيما يخصُّ قطر؛ فالتخلُّصُ من الدَّولةِ العثمانيّةِ كان قاسماً مشتركاً وجَهداً بريطانيَّاً خالصاً في كلا البلديْن، كذلك كانَ سبباً في التغيُّراتِ في كليهما؛ فكانتْ قطرُ ضمنَ المناطقِ الَّتي انسحبتْ منها القوَّاتُ العثمانيَّةُ عامَ ١٩١٥م، ممّا هيأَ الفرصةَ للتدخُّلِ البريطانيِّ المباشرِ في الشُّؤونِ القطريَّةِ. **(الخصوصي، ١٩٨٨: ٣٧-٣٩ ; بلال، ٢٠٢٠: ٢٣١ ; مهنا، ٢٠٠١: ١٧٢ ;** Marlowe, 1962: 22**)**

وخلالَ الفترةِ الَّتي سبقتْ توقيعَ الحكومةِ البريطانيَّةِ لمعاهدةِ الحمايةِ معَ قطر عام ١٩١٦، لجأتْ قبلَ كلِّ شيءٍ إلى تقليصِ النُّفوذِ العثمانيِّ في الخليجِ رغمَ الضَّعفِ الَّذي كانتْ تعانيهِ الأخيرةُ، لكنَّها كانتْ تريدُ ربطَ كلِّ ذلك باتِّفاقٍ ملزمٍ معَها –أي معَ الدَّولةِ العثمانيَّةِ– قبلَ أنْ تودِّعَ المنطقةَ، فاستمرَّتِ الْمفاوضاتُ بينَهما بينَ ١٩١١–١٩١٣م، ثمَّ وُقِّعَ اتِّفاقٌ "أنجلو–عثماني" في ٢٩ تموز ١٩١٣م، **(زاهر، ٢٠١٨: ٢٣٦;** IOR/L/PS/18/B402; Brothero, 1920: 47**)** والَّذي نصَّ على ترسيمِ الحدودِ السِّياسيَّةِ للكويتِ والبحرين وقطر، كما اتَّفقَ الطرفانِ على زوالِ حكمِ الدَّولةِ العثمانيَّةِ عنْ قطر، وأنْ يؤولَ الحكمُ فيها إلى الشَّيخِ قاسم بنِ ثاني ومنْ يخلفُه، كما أعلنتْ بريطانيا أنَّها لنْ تسمحَ بالتَّدخلِ في الشُّؤونِ الدَّاخليَّةِ لقطر، أو الاعتداءِ على حكمِها الذاتيِّ المستقِّل.**(أبوشوك، ٢٠١٧: ٢٧٩ ; الخصوصي، ١٩٨٨: ١٢٨ ;** F.O. 35594/32304/13/44 ; Hurewitz, 1956: 269-272**)**

بذلكَ يمكنُ القولُ: إنَّ هذا الاتِّفاقَ الأنجلو–عثماني قدْ أدخلَ قطرَ قبلَ عقدِ معاهدةِ الحمايةِ في دائرةِ المشيخاتِ المتهادنةِ، وذلكَ بعدَ أنْ أمِنَتْ بريطانيا

التَّدخُّلَ العثمانيَّ فيها، رغمَ أنَّ الأثرَ العثمانيَّ كانَ خافتاً وغيرَ مؤثِّرٍ بشكلٍ مباشرٍ في تلكَ الفترةِ إلّا في نطاقِ العلاقاتِ الدَّوليَّةِ الشَّاملةِ بينَ البلدين.

فانتقلتْ قطرُ بالتالي إلى دائرةِ النُّفوذِ البريطانيِّ الَّتي اتَّسعتْ في عهدِ الشَّيخِ عبدِالله بن قاسم آل ثاني(٢٢) الَّذي خلفَ والدَه الشَّيخَ قاسم في الحكمِ، بعدَ أنْ واجهَ صراعاً أسريّاً في السُّلطةِ، وتحدِّياتٍ خارجيَّةً تقودُها الدَّولةُ السُّعوديَّةُ الَّتي كانتْ تدَّعي أنَّ قطرَ امتدادٌ طبيعيٌّ لأراضيها، كما كانَ تخلِّي الدَّولةِ العثمانيَّةِ عنْ نفوذِها في قطرَ وتصاعدُ القرصنةِ البحريَّةِ على السَّاحلِ القطريِّ كما ادّعتْ بريطانيا، أسباباً عجَّلَتْ بإيجادِ صيغةٍ جديدةٍ لاتِّفاقٍ جديدٍ حتَّى تضمنَ بريطانيا المحافظةَ على وجودِها ومصالحِها، حيثُ بدأتْ بإظهارِ اهتمامٍ ملحوظٍ بقطر، حتَّى إنَّها قامتْ بتحذيرِ عبدِ العزيز آل سعود(٢٣) بعدَ استيلائِه على الإحساءِ وطردِ الحاميةِ العثمانيَّةِ منها عامَ ١٩١٣م منْ عواقبِ التعرُّضِ لقطرَ، كما حذَّرَه المقيمُ البريطانيُّ برسالةٍ أوضحَ فيها اعترافَ بريطانيا باستقلالِ قطرَ تحتَ حكمِ أُسرةِ آلِ ثاني وحرصَ حكومتِه على هذا الاستقلال، (**القرالة والعدوان، ٢٠١٨م: ٧١; سلمان، ١٩٨٩: ١٥٣; بلال، ٢٠٢٠: ٢٣١**) لكنَّ هذه الاتفاقيَّةَ لمْ يتم التوقيعُ عليها لاشتعالِ الحربِ قبلَ ذلك. (Wilkinson, 1991: 131)

وبذلك، وكما هو الحالُ في شرقيِّ الأردن، فقد استفادتْ بريطانيا كذلك منْ حالةِ العزلةِ الَّتي كانتْ قدْ فرضتْها الدَّولةُ العثمانيَّةُ على شبهِ جزيرةِ قطر، على الأقل حتَّى قُبيلَ دخولِ الحملةِ العثمانيَّةِ إلى منطقةِ الإحساءِ عام ١٨٧١م، فاتَّبعت– أي بريطانيا– سياسةَ العملِ على محاولةِ إقصاءِ الدَّولةِ العثمانيَّةِ، وتمكينِ نفسِها في الدُّخولِ في شؤونِ قطر منْذُ معاهدتِها الأولى معها عام ١٨٦٨م.

مقدِّماتُ وظروفُ توقيعِ معاهدةِ الحمايةِ البريطانيَّةِ القطريَّةِ ١٩١٦م:

لمْ تكنْ معاهدةُ ١٩١٦م أولى المعاهداتِ الَّتي أشارتْ إلى تقاربٍ قطريٍّ بريطانيٍّ؛ فقدْ كانتْ معاهدةُ السِّلمِ البحريِّ ١٨٦٨م سالفةُ الذِّكرِ أولى حلقاتِ هذا التَّقاربِ، لكنَّهُ كانَ تقارباً خجِلاً؛ لمْ يؤْتِ أُكلَه نتيجةَ تدخُّلِ الدَّولةِ العثمانيَّةِ بشنِّ

حملتِها على المنطقةِ عام ١٨٧١م وبنائِها لعلاقاتِ صداقةٍ معَ الشَّيخِ قاسم، لكنَّ هذه العلاقاتِ بدأتْ تصيبُها الكثيرُ من الصُّدوعِ، لدرجةِ أنَّ بريطانيا بدأتْ تجدُ فرصتَها في ملءِ الفراغِ وفرضِ سيطرتِها على قطر، حتَّى بلغتْ تلك الصُّدوعُ أوجَها عامَ ١٨٩٣[٢٤] بقيامِ معركةٍ بينَهما انتصرَ فيها القطريُّون، (Troeller, 1976: 7) وبناءً على ذلك، ورغمَ استمرارِ ولاءِ الشَّيخِ قاسم للدَّولةِ العثمانيَّةِ، فقدْ توجَّهَ إلى البريطانيِّين في محاولةٍ لبعثِ الرُّوحِ في اتفاقيَّةِ ١٨٦٨م، أو عقدِ اتفاقيَّةٍ جديدةٍ شبيهةٍ بتلك الَّتي عقدتْها بريطانيا عام ١٨٢٠م[٢٥] معَ شيوخِ السَّاحلِ، (Lorimer, 1915: 828-829) لكنَّ الحكومةَ البريطانيَّةَ ردَّتْ برفضِها عقدَ مثلِ هذه الاتفاقيَّةِ في تلك الفترةِ بالذاتِ، لعدمِ رغبتِها بإثارةِ المشاكلِ معَ الدَّولةِ العثمانيَّة.(IOR. L/PRS/10/54)

وحريٌّ بالقولِ: إنَّ معظمَ الصُّدوعِ الَّتي كانتْ تصيبُ العلاقاتِ القطريَّةَ العثمانيَّةَ كانَ مردُّها محاولاتِ الدَّولةِ العثمانيَّةِ التدخُّلَ بينَ فترةٍ وأخرى في الشُّؤونِ الدَّاخليَّةِ القطريَّةِ، ففي عام ١٩٠٢م اتَّخذتِ الْدَّولةُ العثمانيَّةُ قراراً بتأسيسِ مديريَّاتٍ عثمانيَّةٍ في قطر، ممَّا أثارَ ريبةَ الشَّيخِ قاسم؛ لأنَّ ذلك منْ شأنِه الإمعان في التدخُّلِ العثمانيِّ في الشُّؤونِ القطريَّةِ، لذلك توجَّهَ إلى السُّلطاتِ البريطانيَّةِ عارضاً عليها تحمُّلَه مسؤوليَّةَ المحافظةِ على السِّلمِ في المياهِ المجاورةِ لقطر مقابلَ الانضواءِ تحتَ الحمايةِ البريطانيَّةِ بدلاً من الحمايةِ العثمانيَّة، (IOR. R/15/2/26) لكنّها ردَّتْ عليه هذه المرَّةَ كذلك بأنَّ الوقتَ لمْ يحنْ لاتِّخاذِ هذه الخطوة. (IOR. L/PRS/10/54)

وفي حقيقةِ الأمرِ، فحتَّى تلك الفترةِ كانتِ الْسُّلطاتُ البريطانيَّةُ تبدي كثيراً من التَّردُّدِ حيالَ عقدِ معاهدةٍ معَ قطر، كذاكَ التردُّدِ الَّذي أبدتْه قبيلَ توقيعِ معاهدتِها معَ شرقيِّ الأردن، ففي كلتا الحالتَين كانتْ تنتظرُ انجلاءَ ضبابيَّةِ الأحداثِ والمواقفِ في المنطقةِ كاملةً، وفي حالةِ قطر نجدُ أَنَّ هذا التردُّدَ البريطانيَّ كانَ يوازيه تأرجحٌ قطريٌّ في تحديدِ موقفِها سواءً بالإبقاءِ على الحمايةِ العثمانيَّةِ أمْ بالانضواءِ تحتَ الحمايةِ البريطانيَّةِ، ومن ناحيةٍ أخرى فقدْ كانتْ

بريطانيا تنظرُ إلى قطرَ منْ زاويةِ نظرتِها إلى البحرين؛ فالأحداثُ في قطرَ كانتْ إلى حدٍّ كبيرٍ تتوارى خلفَ أحداثِ البحرين؛ والدَّليلُ على ذلك أنَّ بريطانيا لمْ تجدْ ضرورةً طيلةَ النِّصفِ الأوَّلِ من القرنِ العشرين إلى تعيينِ وكيلٍ لها في الدَّوحةِ إلَّا عام ١٩٤٩م، أي في الفترةِ الَّتي بدأَ فيها تصديرُ البترول، فبقيَ الوكيلُ البريطانيُّ في البحرين طيلةَ تلك الفترةِ مسؤولًا عنِ الْأوضاعِ في قطر.

وبوفاةِ الشَّيخِ قاسم عامَ ١٩١٣م واستلامِ ابنِه الشَّيخِ عبدِالله الحكمَ في قطر، سارعتِ الْسُّلطاتُ البريطانيَّةُ إلى الاعترافِ به، بعدَ تكرارِ زياراتِ كلٍّ من المعتمدِ السِّياسيِّ البريطانيِّ في البحرين والمقيمِ البريطانيِّ في الخليجِ إلى قطرَ للتفاهمِ معَ الحاكمِ الجديدِ ومعرفةِ موقفِه من الدَّولةِ العثمانيَّة، ووضْعِ أسسٍ جديدةٍ للعلاقةِ المتوقَّعةِ بينَهما، (**العبدالله، ٢٠١٥: ٤٤**) وصارَ يبدو أنَّ العلاقاتِ القطريَّةَ البريطانيَّةَ قدْ بدأتْ تأخذُ اتِّجاهاً جديداً إلى مزيدٍ من التَّوافق، خاصَّةً وأنَّ أفولَ نجمِ الدَّولةِ العثمانيَّةِ بدأ يظهرُ في الأفق، فقدْ كانتْ بريطانيا مصرَّةً على عدمِ عقدِ أيِّ اتِّفاقٍ ما دامتِ الْدَّولةُ العثمانيَّةُ تسيطرُ على أوضاعِ قطر، وكانَ لهذا التوافقِ مظاهرُ على مستوياتٍ عديدةٍ؛ فعلى المستوى الشَّخصي فما أنْ أرسلَ الشَّيخُ عبدُالله إلى الوكيلِ البريطانيِّ في البحرين برسي كوكس Percy Cox [٢٦] يشكو إليهِ الحالةَ المَرضيَّةَ الَّتي بدأَ يعاني منها والدُه الشَّيخُ قاسم، حتَّى أمرَ كوكس بمتابعةِ حالتِه، وأرسلَ إليه أطبَّاءَ منْ طرفِه،(IOR. R/15/2/26) وعلى المستوى السِّياسيِّ لمْ يتركِ الْشيخُ عبدالله خلالَ اشتعالِ الحربِ فرصةً إلَّا وكانَ يرسلُ أمنياتِه لبريطانيا بتحقيقِ النصرِ. (Zahlan, 1979: 59)

وبيْنَ ١٩١٣-١٩١٦م بدأتْ بالظُّهورِ في قطرَ والمنطقةِ ككلٍّ متغيّراتٌ عديدةٌ وعميقةٌ ومواتيةٌ لاتِّفاقٍ قطريٍّ بريطانيٍّ؛ ففي قطرَ كانَ أوَّلُها وأهمُّها تسليمَ الدَّولةِ العثمانيَّةِ بزوالِ سيادتِها عليها، وثانيها انفرادُ بريطانيا بالسَّيطرةِ على قطر، مُدِّعيةً حسنَ نيَّاتِها بحجَّةِ أنَّها تريدُ تدعيمَ سلطاتِ قطرَ في الوقتِ الَّذي كانَ فيهِ ابنُ سعود يطمحُ إلى توسيعِ رقعةِ بلادِه، وفرضِ نفوذِه على قطر، لذلك وكما يقولُ الميجر نوكس Knox نائبُ المقيمِ السياسيِّ البريطانيِّ فإنَّ التفكيرَ في البدايةِ

كانَ بأنْ يتمَّ عقدُ هذه المعاهدةِ بشكلٍ سرِّيٍّ حتَّى لا يتعرَّضَ شيخُ قطرَ لأيَّةِ متاعب. (IOR. R/15/2/30)

أمَّا على صعيدِ المنطقةِ فقدْ شهدتْ هي الأُخرى متغيِّراتٍ عديدةً كانَ منْ شأنِها تهديدُ المصالحِ البريطانيَّةِ، فأوجبتْ على بريطانيا الذهابَ أكثرَ في ربطِ الخليجِ العربيِّ ومنها قطر بعجلةِ سياستِها؛ فابنُ سعودٍ بدأتْ أطماعُه بالتَّسارعِ بعدَ سقوطِ الإحساءِ بيدِه عام ١٩١٣م، وكانَ لا بدَّ من كبحِ جماحِه كما رأتْ بريطانيا، بعدَ أنْ تأكَّدَ لها أنَّه يتطلَّعُ جادّاً إلى احتلالِ قطر، (IOR/L/PS/18/B420) وأنَّه كانَ سببَ تأجيجِ الصِّراعِ الأُسريِّ داخلَ البيتِ القطريِّ بعدَ وفاةِ الشَّيخِ قاسم ١٩١٣م، بوقوفِها إلى جانبِ الشَّيخِ خليفة ضدَّ أخيه الشَّيخِ عبدِالله في وراثةِ حكمِ قطر، لذلك أبلغتْ بريطانيا مقيمَها في الخليج بإخطارِ ابنِ سعود بأنَّها لنْ تسمحَ لهُ بالتدخُّلِ في شؤونِ قطر، وفضَّلتِ الْاستعجالَ بعقدِ معاهدةٍ معَ قطر، لكنَّها آثرت التريُّثَ لحينِ استقرارِ وضعِ الشَّيخِ عبدِالله، (**الخترش والمنصور، ١٩٧٩: ٤٨**) وعلى الصَّعيدِ نفسِه فقدْ أخذتْ بريطانيا تعهُّداً منْ قِبلِ ابنِ سعود في معاهدةِ دارين[٢٧] عام ١٩١٥م بعدمِ تدخُّلِ الأخيرِ في شؤونِ قطرَ، أوْ شؤونِ أيِّ إمارةٍ منْ إماراتِ الخليجِ المشمولةِ بحمايةٍ بريطانيَّةٍ مقابلَ اعترافِ بريطانيا باستقلالِ ابنِ سعود في أرضِه. (Marlowe, 1976: 48-49; Troeller, 1976: 86; Hagar, 1981: 453)

ومنْ جانبٍ آخرَ، فناهيكَ عنْ ظروفِ قيامِ الحربِ العالميَّةِ الأولى، ودخولِ تركيا إلى جانبِ أعداءِ بريطانيا، فقدِ ازْدهرتْ تجارةُ السِّلاحِ في قطر الَّتي أصبحتْ مركزاً لمرورِ الأسلحةِ منْ أرضِها وبحرِها، وانتشارِ القرصنةِ في مياهِها، إضافةً لتجارةِ الرَّقيقِ، وفي الوقتِ الَّذي كانتْ فيهِ معظمُ بلادِ الخليجِ قدْ قُيِّدَتْ بسلسلةٍ من المعاهداتِ معَ بريطانيا تحملُ نظريّاً طابعاً وديّاً، فلمْ تكنْ قطرُ قدْ دخلتْ بعد في نطاقِ هذهِ المعاهدات. (**الخصوصي، ١٩٨٨: ٥٨** ; Al-Abdulla, 2021: 30)

لذلك بدا ظاهراً أنَّهُ ومنذُ الاتِّفاقِ الأنجلو-عثماني عامَ ١٩١٣م بدأتْ بريطانيا تفكِّرُ جديّاً بعقدِ معاهدةٍ معَ قطر، ذلك الاتفاقُ الَّذي تزامنَ ووفاةَ الشَّيخِ

قاسم الَّذي كانَ حليفاً قويّاً للدَّولةِ العثمانيَّةِ بكلِّ الظُّروفِ، وانتقالَ الحكمِ إلى ابنِه الشَّيخِ عبدِالله الَّذي فتحَ الأبوابَ واسعةً أمامَ التَّعاونِ معَ بريطانيا، كما ازدادَ لدى بريطانيا الإيمانُ بإمكانيَّةِ عقدِ معاهدةٍ معَ قطرَ نتيجةً للتَّطوُّراتِ الَّتي شهدتْها المنطقةُ ببدءِ الحرب.

وبدأتِ الْمفاوضاتُ بينَ بريطانيا وقطرَ بشأنِ معاهدةِ الحمايةِ خلالَ الفترةِ منِ أيلول عام ١٩١٥م، حتَّى تمَّ توقيعُها بالأحرفِ الأولى في ٣ تشرين الثاني ١٩١٦م بينَ كلٍّ من الشَّيخِ عبدِالله بنِ قاسم آل ثاني عن قطر، والمقيمِ السياسيِّ البريطاني بيرسي كوكس، والتي تألَّفتْ من إحدى عشرة مادة. **(سليمان، ٢٠١٦: ٢٨٥**; IOR/L/PS/18?B429; Al-Abdulla, 2021: 33)

وخلالَ فترةِ المفاوضاتِ حوْلَ المسودَّةِ الَّتي وُضعتْ فإنَّ عقبةً واحدةً فقط قدِ اعْترتْها، وهيَ التَّحفُّظُ الَّذي أبداهُ الشَّيخُ عبدُالله على الموادِّ السَّابعةِ والثَّامنةِ والتَّاسعةِ، وطالبَ بتجميدِ تنفيذِها في ذلك الوقتِ؛ فالسَّابعةُ الخاصَّةُ بالسَّماحِ بإقامةِ رعايا بريطانيين داخلَ أراضي قطرَ لمزاولةِ التِّجارةِ، فرفضَ الشَّيخُ عبدُالله ذلك؛ لأنَّ هذا من شأنِه أنْ يؤثِّرَ في تجارةِ وأمنِ الأهالي، والثَّامنةُ الخاصَّةُ بتعيينِ معتمدٍ بريطانيٍّ في قطر، فرفضَ ذلك لأنَّهُ كانَ يعلمُ أنَّ ذلك يعطي البريطانيين الحقَّ في التَّدخلِ في شؤونِ قطرَ الداخليَّةِ، والتَّاسعةِ الَّتي تطالبُ بإنشاءِ خدماتِ البرقِ والبريدِ، فرفضَ ذلك بحجَّةِ أنَّ البلادَ ليستْ بحاجةٍ إلى هذه الخدماتِ. **(أبوشوك، ٢٠١٧: ٢٨١** ; **العبدالله، ٢٠١٥: ٢٤٧** ; Rahman, 2005: 224-225**)**

وبعدَ أخذٍ وردٍّ وافقتِ الْسُّلطاتُ البريطانيَّةُ على تحفُّظاتِ الشَّيخِ بتعطيلِ العملِ بهذه البنود الثلاثة، وأَلحقتْ ذلك بخطابٍ ضمنَ مشروعِ المعاهدةِ، إلى جانبِ إعلانٍ منْ طرفِ الشَّيخِ بحظرِ تجارةِ السِّلاحِ في قطر، ونتيجةً لظروفِ الحربِ وانشغالِ بريطانيا على جبهاتِ القتالِ أُجِّلَ أَمرُ توقيعِها، إلى أنْ تمَّ ذلك في ٢٣ آذار عام ١٩١٨م بعدَ أنْ وقَّعَها الشَّيخُ عبدُالله. **(** al-Abdullah and Others, 2015, 133; Fromherz, 2012: 84**)**

الإطارُ التَّحليليُّ

قبلَ الولوجِ في فحصِ وتحليلِ السُّلوكِ البريطانيِّ في كلا البلديْنِ منْ منظورِ العلاقاتِ الَّتي جمعتْها معَهما، وتوقيعِ المعاهدتيْن معَهما، والموادِّ التي تضمَّنتْهما فإنَّ عدَّةَ أمورٍ ظهرتْ جليَّةً، ولا بدَّ للجوءِ إليْها والانطلاقِ منها؛ أوَّلُها إنَّ هذه العلاقاتِ والمعاهدتيْن وموادَّهما لمْ تكنْ تستندُ أساساً إلى عاملِ الشُّؤونِ والبواعثِ الداخليَّةِ في كلا البلديْن، رغمَ أهميَّةِ هذا الجانبِ، معَ أنَّهُ كانَ ثانويّاً في كثيرٍ من الأحيان، بلْ إنَّ بريطانيا كانتْ تولي اهتمامَها الأكبرَ للبواعثِ والمثيراتِ الخارجيَّةِ لكلٍّ منهما في تحديدِ مسارِ علاقاتِها معَهما سواءً قبلَ توقيعِ المعاهدتيْن أو بعدَ ذلك، وثانيها فمن الواضحِ أنَّ إنشاءَ الكيانيْن الشرقِ أردنيِّ والقطريِّ كانَ قدْ جاءَ نتيجةً لرغبةٍ بريطانيَّةٍ توازتْ معَ تطوُّراتٍ إقليميَّةٍ مُلحَّةٍ اضطرَّتْها في النهايةِ إلى ضرورةِ اتِّخاذِ موقفٍ ما، ومن ثمَّ تحديدِ مسارٍ معيَّنٍ، فانتهى ذلك بالاعترافِ بهما، وثالثُها والَّذي يتفرَّعُ عنِ الْنقطةِ سالفةِ الذِّكرِ فإن تلكما الاتفاقيَّتيْن لم تكونا إلَّا ترجمةً عمليَّةً لإنشاءِ كيانٍ كما هوَ الحالُ في شرقيِّ الأردن، أو تأكيدِ إنشاءِ كيانٍ كما هو في قطر، والاعترافِ بالتَّالي بحكَّامِهما.

ورابعُها نجدُ أنَّ حاجةَ بريطانيا لتوقيعِ كلتا المعاهدتيْن كانَ أمراً مفروغاً منه لتحقيقِ أهدافِها ومصالحِها في المنطقتيْن، لكنّ ذلكَ لم يكنْ يحكمُ عليها صفةَ الاستعجالِ؛ فقدْ كانتْ تتبعُ سياسةَ الانتظارِ والتَّرقُّبِ لحسابِ أفضلِ النتائج، ولمْ تكنْ تعدمُ حيلةً في إيجادِ مبرِّراتِ تباطئِها؛ ففي شرقيِّ الأردن برَّرَتْ ذلك بحاجةِ شرقيِّ الأردن إلى مزيدٍ من الوقتِ لتنهجَ أسساً دستوريَّةً وقانونيَّةً واضحةً، بينَما هيَ في الحقيقةِ كانتْ تنتظرُ الفرصةَ المناسبةَ لتنفيذِ خطَّتِها والبحثِ في معاهدتِها، ولمْ يكنْ ذلك إلا بانتظارِ نتائجِ الأوضاعِ السياسيَّةِ حيالَ المسائلِ العالقةِ، مثل نزاعاتِ الشَّريفِ حسين في الحجازِ والغزواتِ الوهابيَّةِ وغيرِها من المسائلِ الَّتي لها أثرٌ في مستقبلِ بريطانيا وعلاقاتِها في شبهِ الجزيرةِ، وهذا ما جعلَها تنتظرُ خمسَ سنواتٍ منذُ أَنْ وَعدتْ بعقدِ مثلِ هذه المعاهدة، وقدْ كانتْ هذه السِّياسةُ من التَّريثِ أَكثرَ وضوحاً في حالةِ قطر؛ خاصَّةً وأنَّ عاملاً آخرَ كانَ لهُ دورُه، ولمْ

يكنْ متوفِّراً في الحالةِ الأردنيَّةِ، فقدْ كانتْ بريطانيا تترقَّبُ مجرياتِ الحربِ ومآلاتِها، خاصةً في غضونِ مفاوضاتِها معَ الدَّولةِ العثمانيَّةِ لتهيئَ لنفسِها الفرصةَ المناسبةَ للاطمئنانِ في تدخِّلِها في الشؤونِ القطريَّةِ.

لذلك، ولتحقيق برامجِها، فقد لجأتِ الْسِّياسة البريطانيَّةُ في صياغة موادِّ معاهدتيْها في شرقيِّ الأردن وقطرَ بطريقةٍ تضمنُ لها السَّيطرةَ كلَّها، وخاصَّةً في الجوانبِ الأكثر تأثيراً؛ ففيما يخصُّ **الْمعاهدةَ الأردنيَّةَ البريطانيَّةَ** فقدْ تألَّفتْ منْ ديباجةٍ وإحدى وعشرين مادةً؛ وأهمُّ ما جاءَ في ديباجتِها اعترافُ بريطانيا بوجودِ حكومةٍ مستقلَّةٍ في شرقيِّ الأردن شريطةَ أنْ تكونَ دستوريَّةً، وهذا يعني اقتصارَ الاستقلالِ بالحكومةِ المشكَّلةِ فقطْ وليسَ بالدَّولةِ ككلٍّ كما كانَ ينتظرُ أهالي شرقيِّ الأردن، لذلك توقَّعتْ بريطانيا أنْ تُواجَهَ بنودُ المعاهدةِ بزوبعةٍ من رياحِ المعارضةِ، مما جعلَها تشترطُ أنْ تكونَ دستوريَّةً وتصادقَ عليها جهةٌ تشريعيَّةٌ، وهذا ما حصل.

لذلك جاءَتِ الْديباجةُ مخيِّبةً للآمالِ، وحتَّى المواد الإحدى وعشرون فما صيغتْ إلَّا بطريقةٍ تفصِّلُ حقوقَ بريطانيا معَ بعضِ واجباتِها في شرقيِّ الأردن، فكانتْ واجباتٍ ضيِّقةً مقابلَ حقوقٍ واسعةٍ شكَّلَتِ بمجملِها اخْتراقاً واضحاً للجوانبِ السياديَّةِ الَّتي تمنحُ أيَّ دولةٍ سيادتَها، كالشُّؤونِ الخارجيَّةِ والماليَّةِ والأمنيَّةِ والقوَّاتِ المسلَّحةِ، بينَما لمْ يردْ أيُّ ذكرٍ صريحٍ لاستقلالِ شرقيِّ الأردن؛ (Wilson, 1987: 96)ففي الموادِّ الأولى والخامسةِ والسَّادسةِ والسَّابعةِ والعاشرةِ والسّادسة عشرة والسَّابعة عشرة قيَّدتِ الْمعاهدةُ حرِّيَّةَ الأميرِ عبدِالله في اتِّخاذِ أيِّ قراراتٍ هامَّةٍ سواءً كانتْ داخليَّةً أم خارجيَّة، وذلك بجعلِ المعتمدِ البريطانيِّ والمندوبِ السامي البريطاني في فلسطين حلقتَيْ الوصلِ في أيِّ شأنٍ منْ ذلك، وعلى الأميرِ الاسترشادُ وطلبُ الإذنِ منهما، خاصَّةً حينَ يتعلَّقُ الأمرُ بإرساء علاقاتٍ معَ دولةٍ خارجيَّة، ففي الوقتِ الَّذي منعتْه فيهِ مثلًا من الاحتفاظِ بقوَّاتٍ محليَّةٍ، فقدْ ألزمتْه القبولَ باحتفاظِ الحكومةِ البريطانيَّةِ بالقوَّاتِ الَّتي تريدُها، بلْ وعلى الأميرِ تقديمُ كلِّ التسهيلاتِ المطلوبةِ لها، وليس للأميرِ التدخُّلُ فيها؛ كما منحتْها المادَّةُ

الخامسة عشرة –أي للقوَّاتِ البريطانيَّةِ– الاستقلالَ عنْ أيِّ تدخُّلاتٍ من جانبِ الأمير. **(محافظة، ١٩٩٠، ج٢: ٢١٤–٢٢٠**; F.O 371/13025)

ومن النَّاحيةِ التشريعيَّةِ، فقدْ أقرَّتِ الْموادُّ الثَّانيةُ والثَّالثةُ والرَّابعةُ والسَّادسةُ والثالثة عشرة وضعَ دستورٍ للبلاد، ومنحتِ الْأميرَ سلطةَ التشريعِ والإدارةِ وإصدارِ القوانين الَّتي يجبُ أنْ لا تعرقلَ تنفيذَ التزاماتِ بريطانيا، خاصَّةً قانونِ الموازنةِ الَّذي يجبُ أنْ يخضعَ هو كذلك لمراقبةِ بريطانيا، إضافةً للقوانين اللازمةِ للاحتفاظِ بقوَّاتٍ مسلَّحةٍ في شرقيِّ الأردن. **(محافظة، ١٩٩٠، ج٢: ٢١٤–٢٢٠**; F.O 371/13025)

وعلى الصَّعيدِ الماليِّ أخضعتِ الْموادُّ السَّابعةُ والحادية عشرة والثَّانية عشرة والسَّابعة عشرة تصرُّفَ الأميرِ بشؤونِ الامتيازاتِ واستثمارِ الموارِدِ الطبيعيَّةِ وإنشاءِ سككِ الحديدِ وعقدِ القروضِ والتعريفاتِ الجمركيَّةِ إلى الرَّقابةِ البريطانيَّةِ، إضافةً إلى التزامِه بدفعِ نفقاتِ حرسِ الحدودِ، معَ إقرارِ إعانةٍ ماليَّةٍ سنويَّةٍ إلى شرقيِّ الأردن من الخزانةِ البريطانية. **(محافظة، ١٩٩٠، ج٢: ٢١٤–٢٢٠**; F.O 371/13025)

ومن النَّاحيةِ الأمنيَّةِ ففي الموادِّ التَّاسعةِ والرَّابعة عشرة والتَّاسعة عشرة **(محافظة، ١٩٩٠، ج٢: ٢١٤–٢٢٠**; F.O 371/13025) إقرارٌ من الأميرِ بأنْ يكونَ الحاكمُ العسكريُّ أحدَ الضبَّاطِ البريطانيين في حالِ فُرِضتْ الأحكامُ العرفيةُ، وأنَّ حمايةَ الأجانبِ هو منْ واجباتِ الأمير، إضافةً إلى سريانِ معاهداتِ تسليمِ المجرمين النافذةِ بينَ بريطانيا والدُّولِ الأجنبيَّةِ على شرقيِّ الأردن.[٢٨]

وبالنَّظرِ إلى هذه الموادِّ، نجدُ إمعاناً بريطانيّاً واضحاً في التَّدخُّلِ بشؤونِ شرقيِّ الأردن على كافَّةِ صعدِها، ممَّا كانَ يمثِّلُ أفضلَ تعبيرٍ عنْ سياسةِ القويِّ المتحكِّمِ بالضعيفِ، والدَّليلُ على ذلك تضمينُ غالبيَّةِ الموادِّ تعهُّداً منْ طرفٍ واحدٍ هوَ شرقيُّ الأردن، بينَما معظمُ الاتفاقيَّاتِ في هذا الصعيدِ تلتزمُ باتِّفاقِ والتزامِ الطرفيْن كما سنرى في المعاهدةِ البريطانيَّة القطريّةِ، لكن كانَ يبدو أنَّ خياراتِ البدائلِ أمامَ الأميرِ عبدِالله لم تكن واسعةً، وفي الوقتِ ذاتِه يمكنُ القولُ: إنَّه كانَ ما زال يمارسُ سياسةَ "خذْ وطالبْ" سالفةَ الذِّكر.

وبفحصِ موادِّ المعاهدةِ منْ زاويةٍ أخرى، فرغمَ أنَّها قدْ وضعتْ مقدَّراتِ شرقيِّ الأردن بيدِ بريطانيا، وبالأخذِ بعينِ الاعتبارِ الأوضاعَ السياسيَّةَ العامَّةَ الَّتي عاشتْها شرقيُّ الأردن، والَّتي كانتْ تشهدُ ركوداً تامّاً ابَّانَ الحكمِ العثماني، نجدُ أنّ المعاهدةَ كانَ لها دورُها في إضفاءِ صفةِ الدَّولةِ على شرقيِّ الأردن، وإعطاءِ أهالي شرقيِّ الأردن شعوراً أكثرَ بالأمنِ رغمَ الأصواتِ التي ارتفعتْ منددِّةً ببعضِ ما جاءتْ بهِ المعاهدة، (Bissat,1959: :42; Patai, 1958: 36) فناهيكَ عنِ الْاعترافِ الرسميِّ والمكتوبِ بإنشاءِ حكومةٍ في شرقيِّ الأردن، فإنَّ المؤسَّساتِ الدستوريَّةَ التي أقرَّتِ الْمعاهدةُ ضرورةَ وجودِها رغمَ الإشرافِ البريطانيِّ الدائمِ عليها قدْ جعلتْها في مصَّافِ الدُّول؛ فالقانونُ الأساسيُّ مثَّلَ قاعدةً انطلقتْ منها التَّشريعاتُ الَّتي نظَّمتِ الْإدارةَ وشؤونَ الحكم، والَّذي انبثقَ عنهُ تأليفُ مجلسٍ تشريعيٍّ كانَ لهُ دورٌ في التطوُّراتِ السياسيَّةِ التي شهدتْها الإمارةُ فيما بعد وحتَّى استقلالِ الدَّولةِ عامَ ١٩٤٦م.

وفيما يخصُّ **المعاهدةَ البريطانيَّةَ معَ قطر** والَّتي تألفتْ منْ إحدى عشرة مادةً، فلمْ تكنْ لتختلفَ معاني بنودِها عنْ تلك الخاصَّةِ بمعاهدتِها معَ شرقيِّ الأردن في بواعثِها العامَّةِ، معَ اختلافِها في بعضِ تفصيلاتِها المنطلقةِ أساساً بناءً على خصوصيَّةِ المنطقةِ، فكما كانَ يؤرِّقُ بريطانيا بعضُ العواملِ في شرقيِّ الأردن ومحيطِها، فقدْ كانتْ تؤرِّقُها عواملُ أخرى في قطرَ ومحيطِها، ففي المادَّةِ الأولى كانَ يبدو أنَّ هناكَ قلقاً بريطانيّاً من بعضِ النشاطاتِ التي كانت تُمارَسُ في منطقةِ الخليج؛ فألزمتْ قطرَ بالتعهُّدِ بالالتزامِ بالتَّعاونِ معَ الحكومةِ البريطانيَّةِ وشيوخِ أبو ظبي ودبي وعجمانَ والشارقةِ وأمِّ القيوين ورأسِ الخيمةِ بالقضاءِ على القرصنةِ والكفِّ عنْ تجارةِ الرَّقيقِ والتعهُّدِ بالمحافظةِ على السِّلمِ البحري، **(الخصوصي**، ١٩٨٨: ٥٦; **نجم**، ٢٠١٠: ٣٧٤; **المنصور**، ٢٠١٩: ١٤٦; al-Abdullah and Others, 2015, 132) ومقابلَ ذلك تعهَّدتْ بريطانيا في المادَّةِ الثَّانيةِ بالالتزامِ بمنحِ شيخِ قطرَ وسفنِه ورعاياه وسفنِهم الحصاناتِ والامتيازاتِ والأفضليَّاتِ نفسَها المعطاةَ للشيوخِ في منطقةِ الخليج، الَّذين عقدوا اتفاقيَّاتٍ سابقةً

مع البريطانيين. (**العبدالله، ٢٠١٣: ١٥٦**; IOR/L/PS/18/B429)

وكما وضعتْ بريطانيا تصرُّفَ الأميرِ عبدِالله بمعظمِ أمورِ البلادِ في شرقيِّ الأردن تحتَ إشرافِها، فقدْ كانَ الأمرُ كذلك فيما يتعلَّقُ بشيخِ قطر، فقدْ نصَّتِ الْمادَّةُ الثَّالثةُ على تعهُّدِ الشَّيخِ بعدمِ استيرادِ وبيعِ الأسلحةِ على الأراضي القطريَّةِ إلَّا بحصولِه على موافقةِ بريطانيا الَّتي ستمنحُه بدورِها تسهيلاتٍ لشراءِ الأسلحةِ واستيرادِها لهُ ولأتباعِه فقط وعدمِ إعادةِ تصديرِها لأيِّ شأنٍ كان، وهذا ما يُقالُ كذلك بخصوصِ المادَّةِ الرَّابعةِ بأنْ لا يقيمَ الشَّيخُ علاقاتٍ معَ الدُّولِ الأُخرى دونَ الحصولِ على موافقةِ بريطانيا، والالتزامِ بعدمِ بيعِ أو هبةِ الأراضي أو التنازلِ عنها دونَ الحصولِ على موافقتِها أيضاً. (**العبدالله، ٢٠١٣: ١٥٦-١٥٧**؛ IOR/L/PS/18/B429)

وكما أقرَّتْ بنودُ المعاهدةِ الأُردنيَّةِ باحتكار بريطانيا لامتيازاتِ الاستثمارِ واستغلالِ الموارِدِ الطبيعيَّةِ، فقدْ أقرَّتِ الْمعاهدةُ القطريَّةُ في مادّتِها الخامسةِ بعدمِ منحِ امتيازاتٍ لصيدِ اللؤلؤِ في المياهِ الإقليميَّةِ القطريَّةِ لأَيِّ أطرافٍ أخرى باستثناءِ التُّجارِ البريطانيين، الَّذينَ أَلزمتِ الْمعاهدةُ قطرَ في مادَّتِها السَّادسةِ بعدمِ زيادةِ الضرائبِ الجمركيَّةِ على البضائعِ المستوردةِ لصالحِ هؤلاءِ التُّجارِ. (**العبدالله، ٢٠١٣: ١٥٧**؛ IOR/L/PS/18/B429)

أما الموادُّ السَّابعةُ والثَّامنةُ والتَّاسعةُ، فقدْ عُدَّتْ موادَّ معطِّلةً بناءً على رغبةِ الشَّيخِ، واستجابةِ الحكومةِ البريطانيَّةِ له، وهي الموادُّ الخاصَّةُ بالسَّماحِ للتجَّارِ البريطانيين بالإقامةِ في قطرَ لمباشرةِ أعمالِهم التجاريَّةِ، والسَّماحِ بتعيينِ معتمدٍ بريطانيٍّ في قطرَ يباشرُ المصالحَ البريطانيَّةَ في قطر، والسَّماحِ بإنشاءِ مكاتبَ للبريدِ والبرق. (**الخصوصي، ١٩٨٨: ٥٧-٥٨**; **بلال، ٢٠٢٠: ٢٣٣**; **أبو شوك، ٢٠١٧: ٢٨١**)

أمَّا منْ جملةِ الأغراضِ الأساسيَّةِ الَّتي كانَ الشَّيخُ يرنو إليها فقدْ تحقَّقتْ منْ خلالِ المادَّتيْن العاشرةِ والحادية عشرة، واللتيْن تعهدتْ فيهما بريطانيا بحمايةِ الشَّيخِ ورعاياه وأرضِه منْ أيِّ هجماتٍ بحريَّةٍ، وبتعويضِهم عنْ أيّةِ أضرارٍ ناتجةٍ عنْ تعرُّضِهم لهجومٍ وخاصةً من ناحيةِ البحر، لكنَّ بريطانيا وضعتْ شرطاً في

ذلك وهو أنْ يكونَ وضعُ القطريين قانونيّاً، ولا يكونَ تعرُّضُهم للهجومِ نتيجةَ استفزازِهم للآخرين، ففي تلك الحالةِ فإنَّ الحكومةَ البريطانيَّةَ لنْ توفِّرَ لهم الحمايةَ المطلوبة، (**العبدالله، ٢٠١٣: ١٥٨؛** IOR/L/PS/18/B429) وتُعتبرُ هذه النقطةُ الوحيدة الذي ذهبتْ فيها بريطانيا مدىً أبعدَ عن النمطِ الشَّكليِّ للمعاهداتِ المتهادنةِ معَ المشيخاتِ الأخرى. (**المنصور، ٢٠١٩: ١٧٢**)

وبنظرةٍ شاملةٍ إلى كلا المعاهدتيْن وموادِّهما، نجدُ تشابهاً عميقاً في السُّلوكِ البريطاني في كلا البلديْن، والَّذي يمكنُ وصفُه بأنَّه كانَ متمحوراً بينَ مجموعتيْن من المرتكزاتِ الجليَّة الَّتي حكمَتْ سلوكَها تجاه شرقيِّ الأردن وقطر، أوَّلُهما مرتكزٌ أساسيٌّ وثابتٌ وغيرُ متغيِّر، وثانيهما مرتكزاتٌ متحركةٌ ومتغيرةٌ، فالمرتكزُ الأساسيُّ والثَّابتُ والذي لمْ يكنْ ليتغيرَ باختلافِ الظُّروفِ والأحوالِ يظهرُ منْ خلالِ الرغبةِ البريطانيَّةِ الجامحةِ دوماً في إحكامِ سيطرتِها وامتلاكِ مفاتيحِ التحكُّم، ممَّا فرضَ عليها مهارةً في المناوراتِ في تعاملِها معَ الأحداثِ الإقليميَّةِ خارجَ البلديْن، وبناءً على ذلك لمْ يكنْ هذا المرتكزُ ليتغيَّرَ بالنَّظرِ إلى خصوصيَّةِ البلديْن، لأنَّه يعالج علاقاتِ بريطانيا معَهما من الخارج، ممَّا اضطرَّها إلى كبحِ جماحِ حركاتٍ ودولٍ كانتْ توصدُ الأبوابَ أمامَها، ولضمانِ فاعليَّةِ هذا المرتكزِ ألزمتْ كلًّا من البلديْن بعدمِ التَّعاملِ معَ هذه الحركاتِ أو الدُّولِ وعدمِ عقدِ أيِّ اتِّفاقٍ أو علاقةٍ معَها دونَ أخذِ الإذنِ منها، ومِثْلُ هذا يُقالُ عنِ منحِ أي بلدٍ امتيازاتٍ سواءً كانتْ اقتصاديَّةً أم أمنيَّةً أم سياسيَّةً، وبمعنى آخرَ فإنَّ رغبةَ بريطانيا بعزلِ شرقيِّ الأردن وقطر عنْ محيطيْهما وربطَ كلِّ حاجاتِهما بها هو ما كانتْ تصرُّ عليه تحقيقاً لمرتكزِها الثابت وأهدافِه.

أمَّا المرتكزاتُ المتغيِّرَةُ والمتحرِّكَةُ، فيمثِّلُها سلوك السِّياسةُ البريطانيَّةُ الداخليَّة الرماديَّةُ وغيرُ الواضحةِ في كلا البلديْن، والتي تترجمُ منْ خلالِها الوسائلَ الَّتي كانَ منْ شأنِها تحقيقُ المرتكزِ الثَّابتِ المذكور؛ فبينَ رفضٍ وتعنُّتٍ وتباطؤٍ منْ جهةٍ ثمَّ القبولِ والسَّيرِ معَ التَّيارِ منْ جهةٍ أخرى، وقدْ ظهرَ ذلك ليسَ فقطْ في عقدِ المعاهدتيْن، بلْ كذلكَ في سيرِ علاقاتِها معَ البلديْن سواءً قبلَ توقيعِ

المعاهدتيْن أم بعدَ ذلك، وهذه المرتكزاتُ المتغيِّرةُ وبطبيعةِ الحالِ قدِ احْتكمَتْ إلى خصوصيَّةِ البلديْن، بينما لمْ يكنْ ذلكَ متوفِّراً عندَ المرتكزِ الثَّابت الَّذي لمْ تكنْ لتوثرَ فيهِ هذه الخصوصيَّة.

الخاتمة:

بالعودةِ إلى الفرضيَّاتِ والأسئلةِ الَّتي تمَّ طرحُها في مقدَّمةِ الدِّراسةِ، والتي تمَّتْ محاولةُ الإجابةِ عنها، تخلصُ الدراسةُ إلى عددٍ من النتائجِ، أهمُّها:

١. إنَّ الظُّروفَ السياسيَّةَ المحيطةَ كانتْ أكثرَ أثراً من الظُّروفِ الداخليَّةِ للبلديْن في توجيهِ سلوكِ السَّياسةِ البريطانية، لذلك لمْ يظهرْ تباينٌ واضحٌ في السُّلوكِ البريطانيِّ في كلا إقليمي الخليجِ العربيِّ وبلادِ الشَّامِ بسببِ تشابهِ الحاجاتِ والأهدافِ النهائيَّةِ، فالرُّؤيةُ البريطانيَّةُ العامَّةُ لحاجاتِها وبرامجِها في كلا الإقليميْن لمْ تكنْ لتتباينَ بشكلٍ ملحوظٍ ممَّا فرضَ سلوكاً متشابهاً، لكنَّها كذلك لمْ تكنْ بعيدةً عن الأحداثِ الدّاخليَّةِ التي شهدها البلدان، اللذيْن وبالنَّظرِ إلى الخصوصيَّةِ في تطوُّراتِهما السياسيَّةِ الداخليَّةِ، إضافةً إلى الخصوصيَّةِ في ظروفِهما الاقتصاديّةِ والأمنيةِ، نجدُ تبايناً إلى حدٍّ ما في التَّفصيلاتِ التي بالنِّهايةِ تؤدي إلى تحقيقِ الأهدافِ العامَّةِ نفسِها.

٢. إنَّ التخلُّصَ من الدَّولةِ العثمانيَةِ كانَ ملهماً للبريطانيين في كثيرٍ من برامجِها؛ فاستطاعتْ استثمارَ مناخِ الحربِ العالميَّةِ الأولى وما بعدَها بدهاءٍ منْ خلالِ سياسةِ المعاهداتِ لتصفيةِ النُّفوذِ العثمانيِّ وما علقَ منْه في منطقتَيْ الخليجِ العربيِّ وبلادِ الشَّام، وعبَّرتْ عنْ ذلكَ الإلهامِ وتلكَ التَّصفيةِ منْ خلالِ بنودِ معاهدتيْها معَ البلدينْ اللتيْن ضمنتْ فيهما إحكامَ سيطرتِها الِّسياسيَّةِ والاقتصاديَّةِ كجزءٍ منْ مناطقِ نفوذِها في الشرقِ الأوسط، وذلكَ منْ خلالِ سلوكِها سياسةً قائمةً على الإقصاءِ حيناً، والتمكينِ أحياناً.

٣. استفادتْ بريطانيا من حالةِ العزلةِ والرُّكودِ الَّتي كانتْ قدْ فرضتْها الدَّولةُ العثمانيَّةُ- والتي كانَ حكمُها اسميَّاً في كلا الإقليميْن الجغرافيَّيْن لفترةٍ طويلة- في اتِّباعِ سياسةِ الإملاءِ وفرض برامجِها على كلا البلديْن، فقدْ كانتْ سياسةُ

الإملاءِ هذه واضحةً في السُّلوكِ البريطاني، وظهرَ هذا جليّاً في عرضِها مسودَّاتٍ للمعاهدتيْن على البلديْن اللذيْن لمْ يكنْ عليهما إلَّا التوقيعُ على بنودِهما الَّتي يفاوضون حولَهما شكليّاً فقط، ففي الوقتِ الذي اجتهدَ فيهِ الأميرُ عبدُالله بنُ الحسين في إضفاءِ بعضِ التَّعديلاتِ، فقدْ رفضتْ بريطانيا ذلك، وصحيحٌ أنَّ بريطانيا قدِ اسْتجابتْ لبعضِ التحفُّظاتِ الَّتي أبداها الشَّيخُ عبدُالله على بعضِ البنودِ، لكنَّ استجابتَها هذه كانتْ لعلمِها أنَّ هذه البنودَ كانتْ نافذةً في الأساسِ على أرضِ الواقع، إضافةً إلى رغبتِها بالحصولِ على ثقةِ الشَّيخِ عبدِالله الَّذي كانَ للتوِّ قدْ ابتعدَ عن الدَّولةِ العثمانية.

٤. وبالحديثِ عنْ استفادةِ بريطانيا واستثمارِها لحالةِ العزلةِ الَّتي فرضتْها الدَّولةُ العثمانيَّةُ على البلديْن في فتراتٍ سابقةٍ، فالجديرُ بالملاحظةِ أنَّ بريطانيا كذلك قدْ اتَّبعتْ هذه السياسةَ فيهما، لكن لأسبابٍ وبواعثَ تختلفُ، ففي حينِ كانتِ الْدَّولةُ العثمانيَّةُ تتَّبعُ هذه السياسةَ بطريقةٍ غيرِ مقصودةٍ إلى حدٍّ ما لانشغالاتِها الدائمةِ في حروبِها ونزاعاتِها، نجدُ أنَّ بريطانيا قد اتَّبعتْها لضمانِ عدمِ تواصلِهما وبناء علاقاتهما معَ الآخرين، وبالتَّالي ضمان سيطرتِها عليهما، وظهر هذا واضحاً في كلا المعاهدتيْن وموادِّهما.

٥. للوصولِ إلى أفضلِ النتائجِ كانَ السُّلوكُ البريطانيُّ يتَّصفُ باللُّجوء دوماً إلى سياسةِ الانتظارِ والتَّرقُّبِ حتَّى تنجليَ أيُّ ظروفٍ ومشكلاتٍ مانعةٍ لتحقيقِ أيٍّ من برامجِها وأهدافِها، والواضحُ أنَّ هذه السِّياسةَ لمْ تكنْ بريطانيا تأبهُ بها حيالَ المرتكزاتِ الدَّاخليَّةِ المتغيِّرةِ في كلا البلديْن؛ فلا تعيرُها الاهتمامَ الكبير؛ بلْ كانتْ تمارسُ هذه السِّياسةَ خصوصاً في مرتكزاتِها الثَّابتةِ في سياستِها الخارجيَّةِ الَّتي قدْ تحطِّمُها صفةُ الاستعجالِ دونَ وضعِها على ميزانِ المصالح.

٦. بدا واضحاً أنّ السَّلوكَ البريطانيَّ كانَ متشابهاً في كلا المنطقتيْن منْ منطلقِ أنَّهُ كانَ يعزفُ دوماً على وترِ انعدامِ الأمنِ سواءً في الخليجِ العربيِّ أمْ في بلادِ الشَّام، ولذلك كانَ سلوكُها يعتمدُ في أحيانٍ كثيرةٍ على خلقِ تلكَ المشكلاتِ أو تأجيلِ البتِّ فيها لضمانِ أفضلِ النتائجِ في تحقيقِ برامجِها.

٧. وفوق هذا وذاك، فمنْ أهمِّ نقاطِ الشبهِ في السُّلوكِ البريطانيِّ تجاهَ البلديْن اعتماداً على معاهدتيْها معَهما يتَّضحُ في منحِ الإمارتين هامشاً محدَّداً في الاحتفاظِ بشخصيَّتيْهما المستقلَّتين، وعلى الأقلِّ فيما يتعلَّقُ بإدارتيْهما لحكومتيهما وتقديمِ النصحِ والإرشادِ لهما بذلك، والاكتفاءِ بالتَّالي بالإشرافِ على العلاقاتِ الخارجيَّةِ، معَ الأخذِ بالاعتبارِ الظُّروفَ الخاصَّةَ بكلٍّ منهما.

الهوامش

(١) الأميرُ/ الملكُ عبدُالله بنُ الحسين بن علي: وُلِدَ في مكةَ عام ١٨٨٢م، وهوَ الابنُ الثاني للشَّريفِ الحسين بنِ علي، أمضى معظمَ سنواتِه في استانبول حيثُ نُفيَ والدُه عام ١٨٩٢م، بقيَ طيلةَ السَّنواتِ السَّابقةِ للحربِ العالميَّةِ الأولى مخلصاً للإمبراطوريَّةِ العثمانيَّةِ وحتَّى ١٩١٣م، أسَّسَ إمارةَ شرقيِّ الأردنِّ عامَ ١٩٢١م، وأُعلنَ استقلالَها عامَ ١٩٤٦م حيثُ أعلنَ نفسَه ملكاً على المملكةِ الأردنيَّة الهاشميَّةِ، اغتيلَ عامَ ١٩٥١م في القدس. **(Bradshaw, 2012: 15; Salibi, 1993: 73)**

(٢) الشريف الحسينُ بنُ علي : وُلِدَ في الآستانة ١٨٥٣–١٩٣١م ، وعُرفَ بميولِه إلى الاستقلالِ عن الدولةِ العثمانيَّةِ، مما دفعَه لإعلانِ الثورةِ عليها عامَ ١٩١٦م بعدَ وعودِ بريطانيا له باستقلالِ البلادِ العربيَّةِ تحتَ زعامتِه، وأعلنَ نفسَه ملكاً على الحجاز ١٩١٦م، وإثرَ دخولِ القوَّاتِ النجديَّةِ إلى مدنِ الحجاز نُفي إلى جزيرةِ قبرص عام ١٩٢٥م. **(وهيم، ٢٠٠٧: ٢٢–٢٤)**

(٣) كانتْ شرقيُّ الأردنِّ تتبعُ إداريّاً للحكومةِ السوريَّةِ، وباحتلالِ الفرنسيين لسوريا عام ١٩٢٠م، أصبحَ في شرقيِّ الأردنِّ فراغٌ سياسيٌّ أدى إلى تشكيلِ الأهالي حكوماتٍ محليةٍ استمرتْ حتَّى قدومِ الأميرِ عبدِالله، وتشكيلِ الحكومةِ الأردنيَّة الأولى عام ١٩٢١م. **(Peake, 1934: 239; Touqan, 44; Murray, 2018: 34)**

(٤) الأمير/ الملك فيصلُ ابنُ الشَّريفِ الحسين بنِ علي، وُلِدَ في مكةَ عام ١٨٨٥م، كانَ قائداً عسكرياً في الثَّورةِ العربيَّةِ الكبرى، ومعظمُ عملياتِّهِ العسكريَّةِ كانتْ في شرقيِّ الأردنِّ، أسَّسَ الحكومةَ العربيَّةَ في دمشق، وتمَّ تتويجُه ملكاً على ما سُميَ رسميّاً بالمملكةِ العربيَّةِ السوريةِ عام ١٩٢٠، والتي كانتْ شرقيُّ الأردنِّ تنضوي إداريّاً تحتَها، وفي تموز ١٩٢٠م طردَه الفرنسيون باحتلالِهم دمشق في معركةِ ميسلون. **(Gubser, 1991:36)**

(٥) وينستون تشرشل ١٨٧٤–١٩٦٥م، بدأَ حياتَه السِّياسيَّةَ في حزبِ المحافظين، وانتُخبَ عضوًا في مجلسِ العموم، وفي سنةِ ١٩٠٤ انضمَّ إلى حزبِ الأحرارِ، الَّذي نجحَ بعدَ ذلك في الانتخاباتِ العامَّةِ، شغلَ عدَّةَ مناصبَ وزاريَّةٍ في الحكومةِ البريطانيَّةِ، أصبحَ رئيساً للوزراءِ عامَ ١٩١٧م، ثمَّ وزيراً للمستعمراتِ البريطانيَّةِ، كانَ مهندساً للعلاقاتِ العربيَّةِ البريطانيَّةِ. **(Karsh, 2007: 1-16)**

(٦) هربرت صموئيل ١٨٧٠–١٩٦٣م: من أعضاءِ حزبِ الأحرارِ البريطانيِّ وعضو البرلمان، أوَّلُ مندوبٍ ساميٍّ بريطانيٍّ لفلسطينَ وشرقيِّ الأردنِّ ١٩٢١–١٩٢٥م، وهوَ يهوديٌّ مغالٍ عملَ على تشجيعِ الهجرةِ اليهوديَّةِ إلى فلسطين، التقاهُ الصهاينةُ بالتَّرحيبِ، وأسموه "ملك إسرائيل"، تعرَّضتْ حياتُه للخطرِ أكثرَ منْ مرَّةٍ في القدسِ الَّتي كانتْ مركزَه. **(Spulers, 1977: 398)**

(٧) تنصُّ المادَّةُ ٢٥ منْ صكِّ الانتدابِ على "حقِّ الدولةِ المنتدبةِ بالسَّماحِ لمجلسِ عصبةِ الأممِ المتَّحدةِ بتأجيلِ أو إيقافِ تطبيقِ ما تراه مناسباً منْ هذه الشروطِ غيرِ المطابقِ للأصولِ المحليَّةِ الواقعةِ بينَ نهرِ الأردنِّ والحدِّ الشرقيِّ لفلسطين". **(الماضي وموسى، ١٩٨٨: ١٨٦; League Of Nations, 1922: P.10)**.

(٨) علي رضا الركابي ١٨٦٦–١٩٤٢م، درسَ في استانبول، خدمَ في الجيشِ العثماني، وتقلَّدَ عدداً من الوظائفِ العسكريَّةِ والإداريَّةِ، عُيِّنَ رئيساً لبلديةِ دمشق عام ١٩١٥م، وُلِدَ في دمشقَ، وأصبحَ عضواً في الجمعيَّةِ العربيَّةِ الفتاة، وعندَما دخلَ الأميرُ فيصل إلى سوريا عُيِّنَ حاكماً عاماً في سوريا الداخليَّة، وعندَ إعلانِ المملكةِ الفيصليَّةِ عُيِّنَ رئيساً للوزراءِ لفترةٍ قصيرة، تولَّى رئاسةَ حكومةِ شرقيِّ الأردنِّ مرَّتيْن في عهدِ الملك عبدِالله الأول. **(ملكاوي، ٢٠٠٧: ٥٢)**

(٩) جلبرت كلايتون ١٨٧٥–١٩٢٩م: من الضبَّاطِ البريطانيين السياسيين، شغلَ العديدَ من المناصبِ في البلادِ العربيَّةِ، خدمَ في السودان ثمَّ مصرَ حيثُ شغلَ رئيسَ قلمِ الاستخباراتِ المدنيَّةِ والعسكريَّةِ في القيادةِ البريطانيَّةِ في مصر، وعملَ في وزارةِ المستعمرات، ثم أصبحَ السِّكرتيرَ العامَّ في فلسطين عام ١٩٢٥م، أصبحَ المندوبَ الساميَّ البريطانيَّ في العراق. **(السماري، ١٩٩٩م: ٥١٢–٥١٣)**

(١٠) اللورد بلومر ١٨٥٧–١٩٣٢: المندوبُ السامي عنْ فلسطين وشرقيِّ الأردنِّ خلالَ الفترةِ ١٩٢٥–١٩٢٨م، خلفَ المندوبَ السامي هربرت صموئيل، كانتْ سمعتُه تسبقُه حولَ اهتمامِه بالأمورِ الماليَّةِ، كانَ صاحبَ فكرةِ انشاءِ قواتِ حرسِ الحدود. **(Kolinsky, 1993: 25)**

(١١) حسن خالد أبو الهدى ١٨٧٢–١٩٣٦م: وُلِد في بلدةِ خان شيخون بالقربِ من مدينةِ حلب، وهو نجلُ الشَّيخِ توفيق باشا أبو الهدى الصَّيادي الَّذي تولَّى منصبَ شيخِ الإسلامِ في عهدِ عبدِالحميد الثاني، تعلَّم في المدرسةِ السلطانيَّةِ في استانبول، أوفدَه الشَّريفُ الحسينُ بنُ علي إلى لندن عام ١٩٢٠م، وحمَّله رسائلَ إلى ملكِ بريطانيا ورئيسِ وزرائِها، عُيِّن رئيسًا للوزراءِ في شرقيِّ الأردنِّ لثلاثِ مرَّات. **(موسى، ١٩٩٠: ٣٩٠)**

(١٢) شكَّلتِ الْإحساءُ الجزءَ الأكبرَ من إقليمٍ ممتدٍّ من البصرةِ شمالاً إلى عُمانَ جنوباً، وكانَتْ جزءاً هامّاً من أرضِ الجزيرةِ العربيَّةِ لخصبِ أراضيها، ولكونِها ملتقى للطرقِ التجاريَّةِ التي ربطت الجزيرةَ العربيَّةَ بفارسَ والهند، فكانتْ بذلك إحدى نوافذِ الجزيرةِ العربيةِ على مياهِ الخليجِ العربي. **(نخلة، ١٩٧٤: ٦)**

(١٣) قبيلة بني خالد: من القبائلِ العربيَّةِ المعروفةِ في منطقةِ الخليجِ العربيِّ، تألَّفتْ من مجموعةٍ من الأفخاذِ والعشائرِ الَّتي تسكنُ في المناطقِ بينَ الكويت شمالاً إلى عُمانَ جنوباً ويرجعون في نسبِهم إلى إحدى بطونِ عامر العدنانيَّةِ، لا يوجدُ تاريخٌ محددٌ لقدومِهم إلى الإحساء، لكن من الواضحِ أَنَّهم قدِموا منْ صحراءِ نجد في قلبِ الجزيرةِ العربيَّةِ باتجاهِ سواحلِ الخليجِ العربي، فحكمت المنطقةَ كاملةً حتَّى قدومِ الدولةِ السعوديَّةِ. **(الوائلي، ٢٠٠٤: صفحات متفرقة; سنان، ١٩٦٦: ٥٢).**

(١٤) للمزيدِ حولَ سلسلةِ المعاهداتِ البحريَّةِ الَّتي قيَّدتْ فيها بريطانيا مشبخاتِ الخليجِ العربي. **(القهواتي، ١٩٨٠: ٧٥-٧٩; IOR IOR/L/PS/10/606)**

(١٥) عاشَ آلُ مْسلم في الزبارة، وكانوا يحصلون على دعمِ بني خالد مقابلَ إرسالِ الخراجِ السنويِّ لهم، والَّذي يقتطعونه منْ أهالي قطر، فحصلوا على نفوذٍ كبير على أهالي قطر حتَّى انهيارِ سلطةِ بني خالد، وهمْ ينتمون إلى الجبور، وهو البطنُ المشهورُ في بني خالد. **(سنان، ١٩٦٦: ٦٤)**

(١٦) كانَ آلُ خليفةَ جزءاً منْ قبائلِ العتوبِ الَّتي هاجرتْ من نجد إلى سواحلِ الخليجِ العربيِّ منذُ منتصفِ القرنِ التَّاسع عشر، عاشوا في الزبارةِ شمالي قطرَ لفترةٍ من الزمنِ، ثمَّ استلموا مقاليدَ الحكمِ في البحرين منذُ عام ١٧٨٢م عندَما تمكَّنوا منْ طردِ الحاميةِ الفارسيَّةِ منها. **(عقيل، ١٩٨٧: ٣٩)**

(١٧) العتوب هم تجمعُ قبائلَ هاجرتْ من نجد إلى بلادِ ساحلِ الخليجِ العربيِّ منذُ منتصفِ القرنِ السَّابعِ عشر، تألَّفوا منْ ثلاثِ قبائلَ هي آلُ خليفة وآلُ الصباح والجلاهمة، يعودون بنسبِهم إلى قبيلةِ عنزة، وأُطلقَ عليهم اسمُ العتوب من كثرةِ تنقُّلِهم في المنطقةِ بحثاً عن الرزقِ والأمانِ. **(Warden, 1856: 27)**

(١٨) تقعُ مدينةُ الزبارةِ على الشَّاطئِ الغربيِّ لقطر، وتبعدُ عنْ مدينةِ الدَّوحةِ حوالي مائة كم، ويُعتَقَدُ أنَّ تاريخَ تأسيسِ المدينةِ يعودُ إلى ١٧٧٦م، لكن من المرجَّحِ أنَّ المكانَ كانَ مأهولاً بالسُّكانِ قبلَ هذا التاريخِ نظرًا لقربِه منْ مصائدِ اللؤلؤِ، عاشَ فيها آلُ خليفةِ فترةً طويلةً بعد هجرتِهم من نجد قبلَ استقرارِهم في البحرين. **(سنان، ١٩٦٦: ٦٣ ; الصفدي، ١٩٨٨: ٥٦٥-٥٦٦)**

(١٩) الشَّيخُ محمد بن ثاني آل ثاني: عُرِفَ لدى المؤرخين باسمِ شيخِ الدَّوحة، والدُه هو الشَّيخُ ثاني أحدُ تجَّارِ اللؤلؤِ المشهورين في قطر، وبوفاتِه تولَّى ابنُه الشَّيخُ محمد حكمَ القبائل، وُلدَ في فويرط واتخذَها مقرًّا له، وهو والدُ الشَّيخِ قاسم الَّذي عُدَّ مؤسِّسًا لدولةِ قطر الحديثة. **(إبراهيم، ٢٠١٦: ٢٢)**

(٢٠) انظرْ بنودَ اتفاقيةِ السِّلمِ البحريِّ بينَ بريطانيا وقطر. **(IOR. L/PS/5/261, No. 111, 1868) (العبد الله، ٢٠٠٠: ١٥٣-١٥٤)**

(٢١) الشَّيخُ قاسمٌ بن محمد آل ثاني: هو مؤسِّسُ دولةِ قطر وحاكمُها الثَّاني بعدَ والدِه الشَّيخِ محمد بنِ ثاني، وُلدَ عام ١٨١٣، وتولَّى حكمَ قطرَ عام ١٨٧٨م، ومنحتْه الدولةُ العثمانيَّةُ لقبَ قائمقام، تمكَّنَ منْ هزيمةِ العثمانيين في معركةِ الوجبة عامَ ١٨٩٣م، تُوفي عام ١٩١٣م. **(سيد، ٢٠١٢: ٢٢)**

(٢٢) الشَّيخُ عبدُالله بنُ قاسم آل ثاني ١٨٧٦-١٩٥٧م: هو ثالثُ حاكمٍ مارسَ سلطتَه في شبهِ جزيرةِ قطر باعترافِ بريطانيا والدَّولةِ العثمانيَّة، وفي عام ١٩١٥م أعلنَ استقلالَه عن الدَّولةِ العثمانيَّةِ وأجبرَ العثمانيين على مغادرةِ الدَّوحة، واستمرَّ في الحكمِ حتَّى عام ١٩٤٩م. **(محمد، ٢٠٢١: ٢٩٢)**

(٢٣) الملكُ عبدالعزيز ابنُ عبد الرحمن، وُلِدَ في الرياض ١٨٨٢م-١٩٥٣م، هو مؤسِّسُ المملكةِ العربيَّةِ السعوديَّةِ الحديثةِ وأوَّلُ ملوكِها، والحاكمُ الرَّابعُ عشر من أسرةِ آلِ سعود، رافقَ والدَه في معظمِ غزواتِه، ولما بلغَ الخامسةَ عشرة منْ عمرِه انتقلَ إلى قطرَ ثمَّ البحرين والكويت بأمرٍ من الدَّولةِ العثمانيَّةِ، كانتْ له طموحاتٌ كثيرةٌ في التوسُّعِ في المنطقة. **(سليمان، ٢٠١٦: ٢٩٨; رضا، ١٩٥٠: ٥)**

(٢٤) حيثُ قامتِ الْمعركةُ الشهيرةُ في التاريخِ القطريِّ بينَ القوَّاتِ القطريَّةِ والعثمانيَّةِ، والَّتي سُميَتْ معركةَ الوجبة، والَّتي انتصرَ فيها القطريَّون. **(Zahlan, 1979: 51)**

(٢٥) عقدَ زعماءُ المشيخاتِ العربيةِ معاهدةَ ١٨٢٠م حولَ عدمِ استخدامِ البحرِ لأيِّ غرضٍ قتاليٍّ والامتناعِ عن القرصنةِ في البرِّ والبحرِ، والسَّماحِ لبريطانيا بتفتيشِ السفنِ العربيةِ وتدقيقِ سجلاتِها، ولمْ تكنْ قطرُ جزءاً من هذه المعاهدة. **(اتجيسون، ٢٠٠٧: ٣١; سنو، ١٩٩٨: ١٣)**

(٢٦) برسي كوكس ١٨٦٤–١٩٣٧م: هو عسكريٌّ بريطانيٌّ، انضمّ إلى حكومةِ الهندِ البريطانيَّةِ عام ١٨٨٩م، حتَّى صارَ وزيراً للخارجيَّةِ فيها عامَ ١٩١٤م، وإثرَ الحربِ الأولى عُيِّنَ مستشاراً للحملةِ البريطانيَّةِ لاحتلالِ العراق، ثمَّ عُيِّنَ حاكماً سياسياً في العراق، ثمَّ نُقِلَ إلى طهرانَ وزيراً مفوَّضاً لبلادِه، وبعدَ قيامِ ثورةِ العشرين في العراقِ عادَ عامَ ١٩٢٠م ليشغلَ منصبَ المندوبِ السياسيِّ البريطانيِّ في العراقِ. **(دياب، ١٩٩٥: ٣٤; Graves, 1941: 20)**

(٢٧) عُقدتْ معاهدةُ دارين –مكانٌ مقابلَ القطيف– بينَ عبدِ العزيز آلِ سعود والمعتمدِ البريطانيِّ برسي كوكس في نهايةِ ١٩١٥م، ونصَّتْ على اعترافِ بريطانيا بحكمِ ابنِ سعود مقابلَ تعهدِه بعدمِ التدخلِ بشؤونِ إماراتِ السَّاحلِ الغربيِّ للخليجِ العربي، وقدْ أُلغيتْ هذه المعاهدةُ عام ١٩٢٧م على إثرِ توقيعِ معاهدةِ جدة عام ١٩٢٧م. **(Vassiliev, 2000: 238)**

(٢٨) انظر مواد المعاهدة الأردنية البريطانية باللغة الإنجليزية في: **(Shwadran, 1959: 167-171; F.O 371/13025)** وباللغة العربية في **(محافظة، ١٩٩٠، ج٢: ٢١٤–٢٢٠)**

مراجع الدِّراسةِ

المراجعُ الأجنبيَّةُ

أولًا: الكتبُ الوثائقيَّةُ الأجنبيَّةُ، وتشملُ:

Davis, Helen: Constitutions, Electoral Laws, Treaties of States in the Near and Middle East. Durham, N. C.- Duke Univ. Press, 1947.

Gooch, G. P. ,Temperley, Harold: British Documents on the Origins of the War 1898-1914, Vol 10, Part 2, the Last Year of Peace, London: Johnson Reprint Company LTD, 1938.

League of Nations: Mandate for Palestine, territory Known as trans-jordan, under the provisions of article 25, London, His Majesty's Government, 1922.

Documents Relating to Belfour declaration and Palestine Mandate, Edited by The Library of Congress, London: The Jewish Agency for Palestine, Resolution of the Council of the League of Nations Regarding Trans-Jordan, 1939.

ثانيًا: الملفَّاتُ الوثائقيَّةُ الأجنبيَّةُ المنشورةُ في:

Arabian Gulf Intelligence, Selections From The Records Of The Bombay Government, New Series. No. 14, 1856, Concerning Arabia, Bahrain, Kuwait, Muscut and Oman, Qatar, United Arab Emirates,, and The Islands Of The Gulf.

وتشملُ:

Warden, F.: Historical Sketch of the Uttoobee Tribe of Arabs 1817, Selections from the Records of Bombay Government, No. 14, New Series. Bombay: Bombay Government, 1856.

Records of Jordan 1919- 1965, Vol. 3, 1927- 1932. Edited by Jane Priestland, Oxford: Archieve Edition, 1996

Records Of Qatar, Primary Documents 1820-1916, Edited by Penelope Tuson, Vol.4, 1896-1916, Edition 1991.

وتشملان الملفَّاتِ التَّاليةَ:

C.O 732/3/9837, Draft agenda for the Cairo Conference, 1 March 1921.

C.O 733/13/17431, Telegram From Churchill to Samuel, 2 April 1921.

C.O 733/19 Letter from Abdullah to Mr. Churchill.

C.O 733/23/37765, Telegram From Samuel to Churchill, 21 July 1922.

C.O 733/37/51982, Memo by Clayton, 18 November 1922.

C.O 733/37/51982, Minute by Young, 19 October 1922.
Cmd.3069, Transjordan, Agreement between the United Kingdom and Transjordan, London, 1928.
F.O 371/13024, Sir L. Oliphant to Sir W. Tyrrell, 25 January 1928
F.O 371/13025 Agreement between the United Kingdom and Trans – Jordan 20 February 1928.
F.O 371/13025, Agreement between Transjordan and United Kingdom, 20 February 1928.
F.O 371/7792/E12582, Minute by Young, 13 November 1922.
F.O 371/8998 Extract from political report on Palestine and Transjordan, May 1923ز
F.O. 35594/32304/13/44.
IOR/L/PS/10/606, Treaties and Engagements between the British Government and the Chiefs of the Arabian Coast of the Persian Gulf
IOR. L/PRS/10/54
IOR. L/PS/5/261, No. 111, Pelly to Secretary of Government of Bombay, September. 25, 1868.
IOR. R/15/2/26, No. 2222. Colonel Sir Percy Cox, Political Resident in the Arabian Gulf, To the Lieutent Colonel Sir Henry Makmshon Secretary the Government of India in the Foreign Department, July 1913.
IOR. R/15/2/26, No. 93, Lieutent Colonel C.A. Camball Officiating Political Resident Arabian Gulf To The Secretary Of The Government Of India In The Foreign Department, April. 26, 1902.
IOR. R/15/2/30, No CF 302, From Knox to P. Cox, September. 1, 1914.
IOR. R/15/2/30, Report from Yousef Kanoo, August. 2, 1914.
IOR/L/PS/18/B402, El Katr 1908-1914.
IOR/L/PS/18/B429, Text of Treaty between His Majesty's Government and Sheikh Abdullah bin Jasim bin Thani of al-Katar, Date November 3, and ratified on March 23. 1918.

ثالثا: الكتبُ والدِّراساتُ الأجنبيَّةُ

Abu Nowar, Maan: the Development of Trans-Jordan 1929-1939, a History of the Hashemite Kingdom of Jordan, UK: Ithaca Press, Garnet Publishing Ltd, 2006.

Al-Abdulla, Yousof: a Study of Qatari-British Relations 1914-1945, Doha: Renoda Printing Press, 2021.
Al-Abdullah, Yusuf. Al-sheleq, Ahmed. Mahmoud, Mustafa.: Qatar's

Modern and Contemporary Development, second Edition, Doha: Renoda Modern Press, 2015

Aruri, Nasser: Jordan, a Study in Political Development 1921-1965, Netherlands: Martinus Nijhoff, 1972.

Bissat, Nazih: Jordan from Mandate to Statehood, Washington: The American University, 1959.

Bradshow, Tancred: Britain and Jordan, Imperial Strategy, King Abdullah I and the Zionist Movement, London and New York: I. B. Tauris and Co. Ltd, 2012.

Brothero, G. W.: Persian Gulf. London: Stationery Office, 1920.

Farah, Talal: Protection and Politics in Bahrain 1869-1915, London: University Of London, 1979.

Fromherz, Allen J: Qatar, a Modern History, Washington DC: L.B.Tauris & Co. Ltd, 2012.

Graves, Philip: the Life of Sir Percy Cox, London: Hutchinson & Co, 1941.

Gubser, Peter: Historical Dictionary of the Hashemite Kingdom of Jordan, London: Scarecrow Press, 1991.

Hagar, G.M.M.A: Britain, Her Middle East Mandates and the Emergence of saudi arabia, 1926-1932, University of Keele, 1991.

Hurewitz, J. C.: Diplomacy in the near and Middle East, Documentary records 1535-1914. V.1, London: Van Nostrand Company, 1956.

Karsh, Yousuf: the Life of Winston Churchill, London: The Churchill Centre, 2007.

Kazziha, Walid: "The Political Evolution of Transjordan", Middle Eastern Studies Journal, Vol. 15, No.2

Kelly, J. B: Britain and the Persian Gulf 1795-1880, Oxford: Oxford Univ. Press, 1968.

Kolinsky, Martin: Low orders and riots in mandatory Palestine 1928-1935, New York: martin Press, 1993.

Lorimer, J. G: Gazetteer Of The Persian Gulf, Oman And Central Arabia, Calcutta, Superintendent Government Printing,Vol.1, 1915.

Maggionlini, Paolo: the Hashemite Emirate of Transjordan, Politics and Tribal Culture, Crissma Working Paper, N. 20, Milano, 2011.

Marlowe, John: the Persian Gulf in the Twentieth Century, New York: Frederick A. Praeger Publisher, 1962.

Massad, Joseph A.: Colonial Effects, The Making of National Identity in Jordan, New York: Columbia University press, 2001.

Milton, Beverley: Jordan, a Hashemite Legacy, Second Edition, London: Routledge, 2001.

Murray, Julie: Legacies of the Anglo-Hashemite Relationship in Jordan, Tufts University, 2018.

Nyrop, Richard: Area Handbook for the Hashemite Kingdom of Jordan, second edition, Washington, American Univ, 1974.

Paris, Timothy: Britain the Hashemites and Arab Rule 1920-1925, London: Frank Cass, 2005.

Patai, Raphael: the Kingdom of Jordan, Princeton: Princeton University Press, 1958.

Peake, F.G: A history of Transjordan and its tribes, V. 1, Amman: institute of Islamic studies, 1934.

Rahman, Habibur: the Emergence of Qatar, the Turbulent Years 1627-1916, London and Newyork: Routledge Taylor& Francis Group, 2005.

Robins, Philip: A History Of Jordan, Cambridge: Cambridge Univ. Press, 2014.

Saket, Bassam: Foreign Aid to Jordan 1924-1973, it's magnitude, composition and effct, University of Keele, 1976.

Salibi, Kamal: The Modern History Of Jordan, London: L.B. Tauris, 1993.

Shwadran, Benjamin: Jordan, a State of Tension, New York: Council for Middle Eastern Affairs Press, 1959.

Spulers, Bwrtold: Rulers and Governments of the World, Vol. 2, London: Bowker Publishing Company, 1977.

Touqan, Baha Uddin: A Short History of Trans Jordan, No Date.

Troeller, Gary: the Birth of Saudi Arabia, Britain and the Rise of the House of Saud, London: Frank Cass, 1976.

Vassiliev, Alexei: the History of Saudi Arabia, London: Saqi Books Publishers, 2000.

Wilkinson, John C: Arabia's Frontiers, The Story of Britain's Boundary Drawing in the Desert, London: I. B. Tauris & Co. Ltd, 1991.

Wilson, Mary: King Abdullah, Britain and the making of Jordan, 1st Edition New York: Cambridge University Press, 1987.

Zahlan, Rosemarie Said: the Creation of Qatar, London: Croom Helm Ltd, 1979.

المراجعُ والدِّراساتُ العربيَّةُ:

إبراهيم، أحمد عبد القوي: التَّاريخُ السِّياسيُّ لقطرَ في الفترةِ ما بينَ ١٨٦٨-١٩١٦م، الإسكندرية: دار الكتب، ٢٠١٦م

أبو شوك، أحمد: "معاهدةُ الحمايةِ البريطانيَّة على قطر ١٩١٦-١٩٧١م، المسوِّغُ السِّياسيُّ والهدفُ الاستراتيجيُّ"، مجلة سطور، العدد ٦، ٢٠١٧م.

أبوكوش، ساكب: الحياةُ التّشريعيَّةُ في الأردن ١٩٢١-١٩٤٧م، الطبعة ١، عمان: وزارة الثقافة، ١٩٩٦م.

اتجيسون، سي يو: السعوديَّةُ والإماراتُ العربيَّةُ وعُمانُ في الوثائقِ البريطانيَّةِ، ترجمة عبد الوهاب القصاب، بيروت: الدار العربية، ٢٠٠٧م.

البطوش، بسام: "دراسةٌ في أرشيفِ المجلسِ التشريعيِّ الأردنيِّ الأولِّ حولَ المعاهدةِ الأردنيَّةِ البريطانيَّةِ ١٩٢٨م"، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٤٨، العدد أكتوبر-ديسمبر، ٢٠٢٠م.

بلال، يوسف: "قراءةٌ في العلاقاتِ البريطانيَّةِ معَ إمارةِ قطر ١٩١٤-١٩٤٠م"، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العدد ١٤٠، ٢٠٢٠م.

الحكيم، حسن: الوثائقُ التاريخيَّةُ المتعلقةُ بالقضيَّةِ السوريَّةِ في العهديْن العربيِّ الفيصليِّ والانتدابيِّ الفرنسي ١٩١٥-١٩٤٦م، بيروت: دار صادر، ١٩٧٤م.

الحمداني، طارق: قطرُ من النشوءِ إلى قيامِ الدَّولةِ الحديثةِ، بيروت: دار الورَّاق، ٢٠١٢.

الخترش، فتوح. المنصور، عبد العزيز: مصادرُ تاريخِ قطر ١٨٦٨-١٩١٦، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٧٩م.

الخصوصي، بدر الدين عباس: دراساتٌ في تاريخِ الخليجِ العربيِّ الحديثِ والمعاصرِ، الجزء ٢، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٨م.

خلة، كامل محمود: التطورُ السياسيُّ لشرقيِّ الأردن ١٩٢١-١٩٤٨م، طرابلس ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣م.

دياب، منتهى: برسي كوكس ودورُه بالسياسةِ العراقيَّةِ ١٩٢٣-١٩٦٤م، بغداد: جامعة بغداد، ١٩٩٥م.

رضا، محيي الدين: الملكُ عبدُ العزيز آل سعود، الرياض: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٠م.

الروسان، ممدوح: "استثناءُ شرقيِّ الأردنِّ من وعدِ بلفور ١٩٢٠-١٩٢٣م"، مجلة أبحاث اليرموك، ٢٠٠٣م.

زاهر، إيهاب: العلاقاتُ العثمانيَّةُ القطريَّةُ ١٨٧١-١٩١٣م، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، المجلد ٢٦، العدد١، ٢٠١٨م.

سلمان، مؤيد عاصي: العلاقاتُ البريطانيَّةُ القطريَّةُ ١٨٦٨-١٩١٦م: دراسة تاريخية في العلاقات السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، ١٩٨٩م.

سليمان، إبراهيم: "العلاقات الخارجية لأسرة آل ثاني في مرحلة تأسيس قطر ١٨٦٨-١٩٤٩م"، مجلة آداب الفراهيدي، العدد ٢٦، ٢٠١٦م.

السماري، فهد، وآخرون: موسوعةُ تاريخِ الملكِ عبدِ العزيز الدبلوماسي، الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز، ١٩٩٩م.

سنان، محمود بهجت: تاريخُ قطرَ العام، الطبعة الأولى، بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٦م.

سنو، عبد الرؤوف: "اتفاقاتُ بريطانيا ومعاهداتُها مع إماراتِ الخليجِ العربي ١٧٩٨-١٩١٦م"، مجلة تاريخ العرب والعالم، بيروت، ١٩٩٨م.

سيد، أشرف صالح: "التنافسُ البريطانيُّ العثمانيُّ وأثرُه في الكيانِ القطريِّ في فترةِ حكمِ الشيخِ قاسم بن محمد بن ثاني ١٨٧٨-١٩١٣م"، مجلة ليوا، العدد ٤، ٢٠١٢م.

الشاوي، عصام: "دورُ بريطانيا في تأسيسِ إمارةِ شرقِ الأردنِّ ١٩٢١"، مجلة أبحاث ميسان، المجلد ٧، العدد ١٣، ٢٠١٠م.

الشلبي، سهيلا: العلاقاتُ الأردنيَّةُ البريطانيَّةُ ١٩٥١-١٩٦٧م، الطبعة ١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦م.

الشلق، أحمد. عقيل، مصطفى. العبدالله، يوسف: تطورُ قطر السياسيّ من نشأةِ الإمارةِ إلى استقلالِ الدولةِ، الطبعة ٣، الدوحة: مطابع رينود الحديثة، ٢٠٠٥م.

الشيخ، رأفت غنيمي: "إمارةُ قطرَ قبيلَ الحربِ العالميَّةِ الأولى"، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٢٧، ١٩٨١م.

الصفدي، هشام، وآخرون: الدَّليلُ الأثريُّ والحضاريُّ لمنطقةِ الخليجِ العربي، الطبعة ١، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٨م.

العبدالله، يوسف إبراهيم: "علاقاتُ قطرَ الخارجيَّة في عهدِ الشيخِ عبدِالله بن جاسم آل ثاني"، مجلة المؤرخ المصري، جامعة القاهرة، العدد ٤٦، ٢٠١٥م.

العبدالله، يوسف إبراهيم: العلاقاتُ القطريَّةُ البريطانيَّةُ ١٩١٤-١٩٤٥م، الدوحة: مطابع رينودا الحديثة، ٢٠١٣م.

عقيل، مصطفى: الجذورُ السكانيَّةُ لدولِ الخليجِ العربيِّ في مرحلةِ ما قبلَ النفط"، مجلة الخليج العربي، المجلد ١٩، العدد ٢، جامعة البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٧م.

العمري، عمر صالح: "المعاهدةُ الأردنيَّةُ البريطانيَّةُ ١٩٢٨م، دراسةٌ تحليليَّةٌ في الواقعِ والطموحات"، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، السنة ٧، العدد ٢٢، ١٤٤١هـ.

غوالم، لبنة. زيتي، ابتسام: الانتدابُ البريطانيُّ في شرقيِّ الأردن ١٩٢١-١٩٤٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجيلاني بونعامة خميس مليانة، الجزائر، ٢٠١٨م.

القرالة، عمر والعدوان، شادية: "دورُ بريطانيا في إنهاءِ الوجودِ العثمانيِّ في قطرَ عام ١٩١٥م"، المجلَّة الأردنيَّة للتاريخ والآثار، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠١٨م.

القهواتي، حسين: دورُ البصرةِ التُّجاريّ في الخليجِ العربي ١٨٦٩-١٩١٤م، بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٨٠م.

المحافظة، علي: العلاقاتُ الأردنيَّةُ البريطانيَّةُ من تأسيسِ الإمارةِ حتَّى إلغاءِ المعاهدةِ ١٩٢١-١٩٥٧م، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢م.

محافظة، علي: الفكرُ السِّياسيُّ في الأردنِّ منذُ قيامِ الثَّورةِ العربيَّة الكبرى وحتَّى نهايةِ عهدِ الإمارةِ ١٩١٦-١٩٤٦م، الجزء الأول، عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٩٠م.

محافظة، علي: الفكرُ السِّياسيُّ في الأردنِّ، وثائقُ ونصوصٌ ١٩١٦-١٩٤٦، الجزء ٢، الطبعة ١، عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٩٠م.

محافظة، علي: تاريخُ الأردنِّ المعاصر، عهد الإمارة ١٩٢١-١٩٤٦م، الطبعة ١، عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٧٣م.

محافظة، محمد: إمارةُ شرقيِّ الأردنِّ، نشأتُها وتطورُها في ربعِ قرن ١٩٢١-١٩٤٦م، عمان: دار الفرقان، ١٩٩٠م.

محمد، زهير قاسم:"الشيخُ عبدُ الله بن قاسم آل ثاني ودورُه السياسيُّ والاقتصادي في قطرَ حتَّى ١٩٤٩م"، مجلة جامعة تكريت، المجلد ٢٨، العدد ٧، ٢٠٢١م.

ملكاوي، حنان: "أضواءٌ على مسيرةِ علي رضا الركابي في إمارةِ شرقيِّ الأردنِّ ١٩٢٢-١٩٢٦"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد ٢٢، العدد ٥، ٢٠٠٧م.

منصور، إسماعيل حسن: التطورُ السياسيُّ في شرقيِّ الأردنِّ في عهدِ الملكِ عبدِالله. دمشق: الجامعة السورية، ١٩٩٥م.

المنصور، عبد العزيز: التطورُ السياسيُّ لقطر ١٨٦٨-١٩٤٩م، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ٢٠١٩م.

مهنا، محمد نصر: موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية –قطر التاريخ والسياسة والتحديث، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠١م.

الماضي، منيب. موسى، سليمان: تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩م، عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨م.

موسى، سليمان: إمارة شرقي الأردن، نشأتها وتطوّرها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦، الطبعة ١، عمان: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، ١٩٩٠م.
نجم، زين العابدين: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.
نخلة، محمد عرابي: تاريخ الإحساء السياسي ١٨١٨-١٩١٣م، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٧٤م.
هياجنه، رائد. العمري، ثابت: "المعاهدة الأردنية البريطانية ١٩٢٨م، وأثرها في التطور السياسي في إمارة شرقي الأردن"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد ٢٩ (١)، ٢٠١٣م.
الوائلي، جزائر: إمارة بني خالد في شرقيِّ الجزيرة العربية، بغداد، ٢٠٠٤م.
وهيم، طالب: تاريخ الحجاز السياسي ١٩١٦-١٩٢٥م، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٧م.